قضايا المجتمع المدني

تعنى بشؤون المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة

يصدرها مركز الأردن الجديد للدراسات، العدد (٢٥)، كانون الاول ٢٠٠٤ عمان، الاردن

صدر حديثاً

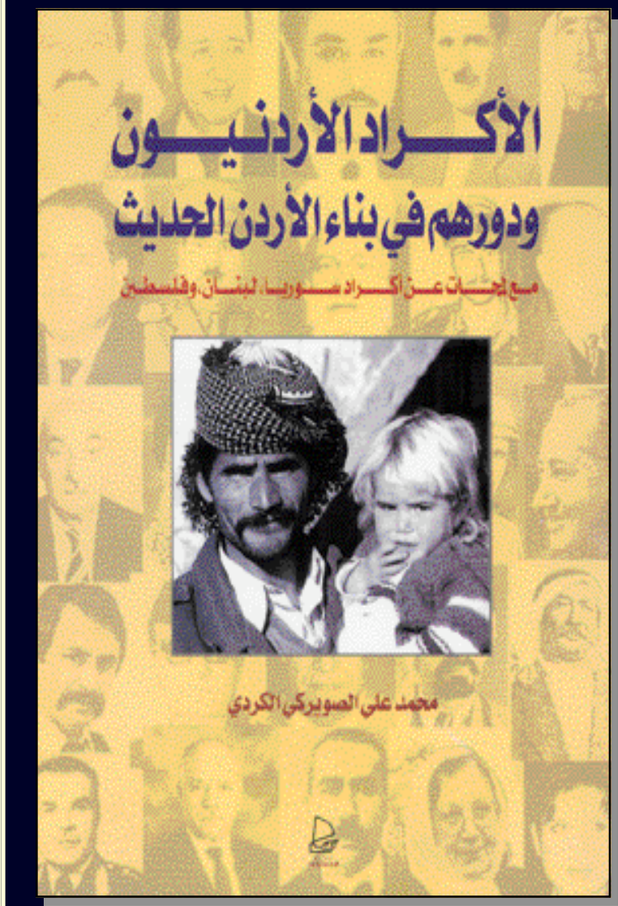

الأكراد الأردنيون

ودورهم في بناء الأردن الحديث

مع لمحات عن أكراد سوريا، لبنان، وفلسطين

هذا الكتاب هو ثمرة جهد بحثي دام ما يزيد عن عقد ونصف حول الأقلية الكردية في الأردن بكل ما يتصل بخصائصها التاريخية والاجتماعية ودورها في بناء الأردن الحديث من موقع الاندماج العميق والمبكر لها في المجتمع الأردني .

ويتألف هذا الكتاب من خمسة فصول وملحق للصور والوثائق . يقدم الفصل الأول نبذة عن الشعب الكردي عبر التاريخ ، فيما يتناول الفصل الثاني الوجود الكردي في الديار الشامية شاملاً أكراد سوريا ولبنان وفلسطين . الفصل الثالث خصص لأكراد الأردن حيث يتتبع تاريخ وجودهم ويعرف بالعائلات والعشائر الكردية فيه ، يلي ذلك الفصل الرابع الذي يبحث في دور الأكراد في بنله الأردن وواقع الأقلية الكردية وتطلعاتها . أما الفصل الخامس والأخير فهو يستعرض أبرز أعلام الكرد في العصور الأيوبية والمملوكية والعثمانية ، كما يخصص قسماً لأعلام الكرد الأردنيين والذي يتضمن موجزاً عن سيرهم الذاتية مرفقة بصورهم الشخصية .

إن هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعرف بأكراد الأردن ما يجعل منه مرجعاً ثميناً للمكتبة في الأردن والعالمين العربي والإسلامي .

الأكراد الأردنيون

ودورهم في بناء الأردن الحديث

مركز الاردن الجديد للدراسات

١٩٢ صفحة من القطع المتوسط

يطلب هذا الكتاب من مركز الاردن الجديد للدراسات

شارع مكة، عمارة رقم ٣٩، عمان - الاردن

هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٣/٤ فاكس: ٥٥٣٣١١٨

صدر حديثاً

المجتمع المدني والحكم في الأردن

(الجزء الثاني)

دراسات حالة حول أداء منظمات المجتمع المدني في الأردن

هذا الكتاب هو الجزء الثاني من دراسة شاملة حول المجتمع المدني والحكم في الأردن ، تناول الجزء الأول منها تطور المجتمع المدني والحكم في الأردن وواقعه الراهن ، فيما يشتمل هذا الجزء على بابين رئيسين : الباب الأول يعرض (١٢) دراسة حالة حول أداء منظمات المجتمع المدني في الأردن ، وهي تشمل جمعية البيئة الأردنية ، جمعية حماية المستهلك ، جمعية العفاف الخيرية ، الحركة الطلابية ، النقابات المهنية وإشكالية الدور السياسي والمهني ، المرأة والمشاركة السياسية ، جمعية أصدقاء الشيشان إنجوش والحرب الشيشانية الروسية ، ومن القضايا العامة التي تناولها هذا الباب : تلوث مياه العاصمة عمان ، المجتمع المدني والمواجهة مع قانون المطبوعات ، إنشاء مركز الأمل للسرطان ، مقاطعة الإخوان المسلمين للانتخابات النيابية ، ودور مؤسسات المجتمع المدني في مقاومة التطبيع .

أما الباب الثاني ، فهو يقدم خلاصات عامة حول واقع المجتمع المدني في الأردن ، بعنوان : المجتمع المدني والحكم في الأردن من المواجهة إلى الشراكة .

وتعد هذه الدراسات التي أسهم في اعدادها نخبة من الباحثين المتخصصين في شؤون المجتمع المدني ، إنجازاً غير مسبوق في حقل الدراسات الخاص بالمجتمع المدني ، ولذا يشكل هذا الكتاب إضافة نوعية مهمة للمكتبتين الأردنية والعربية .

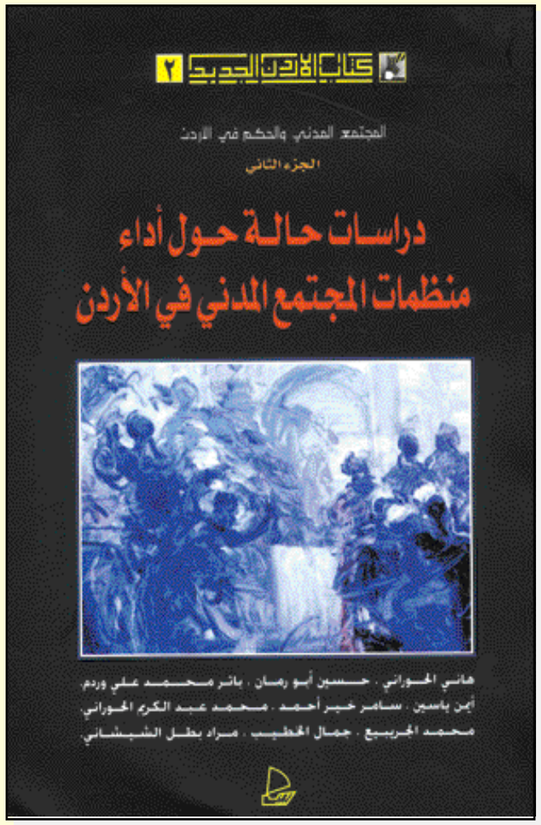

دراسات حالة حول أداء

منظمات المجتمع المدني في الأردن

مركز الاردن الجديد للدراسات
١٨٨ صفحة من القطع المتوسط

يطلب هذا الكتاب من مركز الاردن الجديد للدراسات
شارع مكة، عمارة رقم ٣٩، عمان - الاردن
هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٣/٤ فاكس: ٥٥٣٣١١٨

صدر حديثاً عن المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية

حوار السياسات الاقتصادية

الأعداد: صيف وخريف ٢٠٠٤

العددان الخامس والسادس من نشرة «حوار السياسات الاقتصادية» ، صدرا في صيف وخريف عام ٢٠٠٤ . الموضوع المركزي في كلا هذين العددين هو حاكمية الشركات في الاردن ، ففي العدد الخامس تناولت الافتتاحية بالتعريف موضوع الحاكمية المؤسسية للشركات في الاردن ، واشتملت على عدة موضوعات ابرزها الاطار القانوني للحاكمية وضرورة حاكمية الشركات للاقتصاد الاردني ، وعرف بكل من الهيئة الاستشارية العليا لمشروع حاكمية الشركات والكتب الحديثة والنشرات الصادرة حول هذا الموضوع .

اما العدد السادس من حوار السياسات ، فقد تضمن ملخصاً حول النتائج الأولية لاستطلاع حالة الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية اضافة الى عدد من التحليلات غطت موضوع السمات البنيوية لمجالس ادارة الشركات المساهمة العامة ، ووجهة نظر قانونية في مسؤوليات مجالس الادارة ، وأخيراً رؤية للخطوات المستقبلية على طريق تعزيز حاكمية الشركات ، هذا اضافة الى شريط اخباري حول اهم النشاطات والاصدارات ذات الصلة بموضوع الحاكمية .

يطلب هذا الكتاب من مركز الاردن الجديد للدراسات
شارع مكة، عمارة رقم ٣٩، عمان - الاردن
هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٣/٤ فاكس: ٥٥٣٣١١٨

غير محسوبة

المحتويات

❑ **المقالات:**

- الافتتاحية: أين دور المجتمع المدني في التنمية السياسية ؟ ..... هاني الحوراني ٣
- الجديد في صحيفة «الغـد» ..... سامر خير احمد ٣٠
- الانتخابات المحلية خطوة هامة على طريق الاصلاح الفلسطيني ..... د. طالب عوض ٣٢

❑ **الملف المواطنة:**

- بناء المواطنة وفهمها المتغير في الاردن ..... ستيفاني نانس ١٤
- تطور قانون الجنسية الاردني من عام ١٩٤٥ – ١٩٧٠ ..... ستيفاني نانس ٢٠
- آراء وأفكار حول اهمية المواطنة والتربية المدنية ..... د. عبد الحكيم الشربجي ٢٦

❑ **أبواب ثابتة:** ٢

- وصل الى مكتبة المركز ٤
- صدى المجتمع المدني في الاردن .....

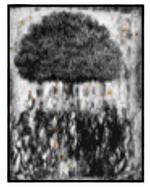

لوحة الغلاف:
للفنان السوري علي المقوص

قضايا المجتمع المدني:

■ مجلة متخصصة في قضايا المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة.

■ تصدر عن مركز الاردن الجديد للدراسات.

■ رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ١٩٥٢ / د / ٢٠٠٢

رئيس التحرير: هاني الحوراني

العدد الخامس والعشرون، كانون الأول ٢٠٠٤

هاتف: ٥٥٣٣١١٢ / ٤، فاكس: ٥٥٣٣١١٨

ص.ب: ٩٤٠٦٣١، عمان ١١١٩٤ الاردن

تنضيد واخراج: ايمن الامريكاني – دار سندباد.

Civil Society Issues:

No. (25) December 2004.

Al-Urdun Al-Jadid Research Center

Tel: 5533112/4 Fax: 5533118,

P.O.Box: 940631, Amman 11194 Jordan.

e-mail:ujrc@ujrc-jordan.org

www.ujrc-jordan.org

من مكتبة المركز

وصل الى مكتبة مركز الأردن الجديد مجموعة من المطبوعات والاصدارات، وهي متاحة للباحثين والقراء والمهتمين. وفيما يلي تعريف بها:

الحركة النسائية

● كتاب جديد باللغة الانجليزية حول «الحركة النسائية في الأردن: النشاطية، الخطاب، والاستراتيجية»، من تأليف الدكتورة ابتسام العطيات، صادر عن مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية في (٢٢٢) صفحة من القطع المتوسط. الكتاب هو في الأصل الأطروحة التي قدمتها الباحثة لنيل درجة الدكتوراة من جامعة برلين الحرة.

البرلمان في العالم العربي

● كتاب «مستقبل البرلمان في العالم العربي» لمؤلفه د. علي الصاوي، الأستاذ المشارك للعلوم السياسية في جامعة القاهرة، صدر عام ٢٠٠٣، يتناول هذا المؤلف واقع وآفاق المستقبل للمؤسسة البرلمانية في حياة المجتمعات العربية ودورها في كفالة مبادئ الديمقراطية والمشاركة السياسية والشفافية في شؤون الحكم. يقع هذا الكتاب في (٢٢٦) صفحة من القطع المتوسط.

الإصلاح البرلماني

● مجلد ضخم حول الإصلاح البرلماني صدر عام ٢٠٠٣ عن مؤسسة كونراد أديناور الألمانية والبرنامج البرلماني في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. ويقع هذا المجلد الذي حرره د. علي الصاوي في (٨٣٠) صفحة باللغة العربية و (٤١٠) صفحات باللغة الانجليزية، وهو يشتمل على أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبرنامج البرلماني في جامعة القاهرة.

تقييم الديمقراطية

● كراس تثقيفي بعنوان «تقييم الديمقراطية: المبادئ العامة لأسلوب التقييم الذي تتبعه المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات» (International, IDEA)ومقرها في السويد، وهي منظمة عالمية في عضويتها ومجال عملها، ويتركز نشاطها على دعم نمو أنظمة ديمقراطية مستدامة.

النادي الارثوذكسي

● نشرة دورية داخلية يصدرها النادي الأرثوذكسي، صدر منها العدد رقم (٢٢٩)، السنة العشرون، تشرين الثاني ٢٠٠٤ . كلمة العدد تحدثت عن الزواج. واشتمل العدد على تعريف بالشاعر والأديب الشريف الرضي ٩٧٠-١٠١٦م.

اذاعة وانترنت

● «عين على الإعلام»، نشرة أسبوعية ترصد أداء الإعلام العربي وتصدر عن «عمان نت»، أول اذاعة عربية على الانترنت. صدر العدد الرابع والعشرون منها في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٤ . ويركز هذا العدد على واقع المجلات العربية.

المتقاعدون في السعودية

● كتاب بعنوان «المتقاعدون في المملكة العربية السعودية: دراسة في أوضاعهم وإدارة خدماتهم والاستفادة من خبراتهم» من إعداد د. علي بن أحمد السلطان و أ. ابراهيم بن عمر بن طالب، صدر عام ٢٠٠٣ عن مركز البحث في معهد الادارة العامة في السعودية. يقع الكتاب في (٤٠٠) صفحة من القطع المتوسط.

النظم الانتخابية

● دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول أشكال النظم الانتخابية. يشتمل هذا الدليل على شرح مفصل للنظم الانتخابية المستخدمة في أكثر من ٢٠٠ دولة ومنطقة ذات علاقة، وهو يبين حسناتها ومساوئها، ويحلل عدداً من النظم التي ساهمت في تمثيل أفضل للمرأة والأقليات.

حقوقنا

● عدد جديد من مجلة حقوقنا، يحمل الرقم (١٧)، تاريخ آب ٢٠٠٤ . تصدر هذه المجلة عن مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في اليمن. من موضوعات العدد: دور المنظمات غير الحكومية في إنشاء وتطبيق مبادئ المحكمة الجنائية الدولية، جدوى انضمام الدول العربية الى المحكمة الجنائية الدولية.

الرقابة البرلمانية

● كتاب يحمل عنوان «من يراقب من؟ محاولة لتأصيل نظرية الرقابة البرلمانية» لمؤلفه د. علي الصاوي استاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، يبحث هذا الكتاب الذي صدر عام ٢٠٠٣ في ٢٠٠ صفحة من القطع المتوسط في ثلاثة امور أساسية هي: دراسة مفهوم الرقابة والتوازن، التعرف على أهمية الوظيفة الرقابية للبرلمان، والبحث في صور الرقابة البرلمانية ومستوياتها وتطبيقاتها في النظام السياسي المصري المعاصر.

الافتتاحية

أين دور المجتمع المدني في التنمية السياسية؟

هاني الحوراني*

التعديل الوزاري الذي أجرته حكومة فيصل الفايز، وقبل ذلك الرسالة الملكية الموجهة لرئيس الحكومة والتي دعت الى التركيز على التنمية الادارية، اعتبرتا من قبل المراقبين السياسيين بمثابة اعلان عن طي صفحة التنمية السياسية التي كانت العنوان الأبرز لبرنامج الحكومة الحالية، إلا أن السيد الفايز ووزير التنمية السياسية الجديد د. منذر الشرع لم يدخرا مناسبة الا وأكدا فيها استمرار التزام الحكومة بمتابعة ترجمة البرامج الموضوعة على هذا الصعيد. وشددت الحكومة، بدورها، على التزامها بإعداد قانونين جديدين للانتخاب والأحزاب السياسية خلال عام ٢٠٠٥.

وبعيداً عن مستقبل التنمية السياسية، فإن الحياة السياسية الراهنة أبعد ما تكون عن المناخات الصحية، حيث يستمر التوتر ما بين الحكومة والمعارضة، ولا سيما في ضوء اعتقال بعض الرموز القيادية في الحركة الاسلامية والنقابات المهنية، والتجاذب المعلن ما بين وزير الداخلية وقادة ونواب جبهة العمل الإسلامي. وفيما عدا ذلك فإن الركود او التردي هو السمة العامة للحياة السياسية الداخلية.

وإذا كان بالإمكان توجيه اصابع الاتهام الى السلطات الحكومية عن اخفاق خطط التنمية السياسية او عن تحولها إلى مادة استهلاكية

هاني الحوراني

لتصريف الوقت، فإن الوجه المقابل لهذه الحقيقة هو غياب دور المجتمع المدني وبشكل خاص الأحزاب السياسية والنقابات المهنية عن أخذ

"المطلوب ليس انتظار تحقيق التنمية السياسية من فوق، وإنما اعتبار هذه المهمة اولى مهام القوى السياسية والشعبية، باعتبارها الأدرى بمتطلبات التنمية السياسية والجدولة"

زمام المبادرة في اتخاذ خطوات عملية لوضع السلطة التنفيذية امام صيغ ملموسة وبرامج محددة للإصلاح السياسي وتحقيق التنمية السياسية بصورة منهجية وقابلة للتنفيذ.

ولعل اتفاق مجموعة من أحزاب تيار الوسط على الائتلاف معاً في إطار «الحركة الوطنية الأردنية»، ومساعي حزب اليسار الديمقراطي الاردني لتوحيد ما يسمى بالتيار الديمقراطي، وإطلاق بعض الرموز التاريخية للحزب الشيوعي الأردني مبادرة أخرى لإعادة توحيد المجموعات التي غادرت الحزب للحوار من أجل إعادة توحيد صفها مجدداً، ان هذه الخطوات تأتي في السياق المنشود من الفعالية التي تفتقر اليها اليوم الحركة السياسية والاجتماعية الأردنية.

وبكلمات اخرى، فان المطلوب ليس انتظار تحقيق التنمية السياسية من فوق (رغم انها كانت ولاتزال من أولى واجبات الحكم، خاصة في هذه المرحلة التي يشتد فيها الخناق حول الأنظمة العربية من الداخل والخارج)، وإنما اعتبار ان هذه المهمة هي أولاً مهمة القوى السياسية والشعبية، والتي يفترض أنها أدرى بمتطلبات هذه التنمية، من حيث طبيعتها ومن حيث ايقاعها وجدولها الزمني.

ان الوجه الآخر للركود السياسي على الصعيد المحلي، هو الانغماس فيما يسمى «القضايا القومية الكبرى» من جانب قوى المعارضة والنقابات المهنية، وهو انغماس صحي ومطلوب، ويشاركها فيه المواطنون ذوي الحس الوطني والقومي، لولا أنه لازال يشكل مهرباً لهذه القوى والفعاليات من اثبات الذات المنشود من جانبها على صعيد القضايا المحلية وهموم المواطنين الحياتية. فضلاً عن أن هذا الانغماس لاينتج سوى مردود محدود لقلة امكانية التأثير في أحداث الجوار العربي، سواء في العراق أو فلسطين او في سواهما.

وإذا كان التقدم على طريق الاصلاح السياسي في الجبهة الحكومية عندنا لايختلف كثيراً عن الجبهات الحكومية في البلدان العربية الاخرى، حيث أنه إما تقدم جزئي ومحدود أو أنه تقدم متذبذب وغير مستقر في أحسن الأحوال، فإن الاستنتاج الرئيسي هو أن زمام المبادرة كان ويجب أن يظل بيد القوى الديمقراطية، سياسية كانت أم منظمات أهلية أم مؤسسات ثقافية وفكرية، والتي يجب ان تتقدم بأجندة واضحة للإصلاح، وأن تصوغ مطالبها بوضوح، وأن تضع آليات عمل للالتقاء وتحقيق توافقات سياسية وتعبئة طاقاتها في ورش عمل متصلة ومتخصصة حول مختلف القضايا ذات الصلة بالإصلاح والتنمية السياسية.

ان الاوضاع السياسية في البلدان العربية المجاورة ليست أفضل مما هي عندنا، والعلاقة مابين السلطات الحاكمة والمجتمع المدني وقوى المعارضة في هذه البلدان ربما تكون أكثر توتراً، ومع ذلك فإن هذا لم يمنع الاخيرة من اطلاق سلسلة من المبادرات والخطط الاعتراضية في مواجهة سياسات إدامة التسلط والتفرد، ولدينا مثالان هما لبنان ومصر. ففي الحالة اللبنانية نهضت جبهة واسعة ضد التمديد لرئيس الجمهورية وانتهاك الدستور اللبناني، وهي جبهة متنوعة الاتجاهات والخلفيات لكن هذا لم يمنعها من الاتفاق على برنامج مشترك. اما في الحالة المصرية فقد بلورت قوى المعارضة برنامجها الخاص للاصلاح، كما صعدت من حملة المطالبة بانتخابات رئاسية تنافسية وبتعديل الدستور لضمان انتخاب الرئيس من الشعب مباشرة.

ان أهم سمات الوضع الأردني هو

"رغم ان العلاقة بين السلطات الحاكمة والمجتمع المدني وقوى المعارضة في البلدان العربية المجاورة اكثر توتراً مما هي في الاردن، الا ان هذا لم يمنع قوى المعارضة فيها من اطلاق سلسلة من المبادرات والخطط الاعتراضية في مواجهة سياسة ادامة التسلط والتفرد"

غياب موقف رسمي موحد وواضح من قضايا الاصلاح. فهناك قوى لا تخفي اعتراضها على التنمية السياسية من حيث المبدأ، وتعتبره مدخلاً لتهديد الاستقرار السياسي، بل وهناك من يضع اعتبارات الأمن فوق اي اعتبار انطلاقاً من أن السياسات الرسمية والاصطفافات المعلنة الى جانب السياسة الامريكية واعادة الحرارة الى العلاقة مع اسرائيل سوف تجتذب المزيد من التهديدات الأمنية للأردن، وبالتالي فإن المطلوب هو المزيد من الضغوط والقيود على الحريات العامة، وفي المقابل فإن عملية صنع القرار باتت تتجاهل (وأحياناً تتحدى) ضرورات وجود توافقات وطنية وسياسات متوازنة وطنياً واقليمياً ودولياً، وتتصرف على قاعدة التناغم التام مع السياسات الكونية للولايات المتحدة والالتحاق بركابها.

ان إعادة التوازن الى السياسات الرسمية ووضع التنمية السياسية على جدول الأعمال مجدداً يعتمد بالدرجة الأولى على تكاتف القوى السياسية والمجتمع المدني ومبادرتهما، وفي المقابل فإن استمرار ضعف وتشتت هذه القوى وفتور حراكها السياسي سوف يطلق العنان للتمادي في السياسات غير الديمقراطية وغير المقبولة شعبياً، وسوف يعمق الهوة ما بين النظام السياسي والمواطنين، وسوف يكرس دورالأردن باعتباره جزءاً من الحرب الباردة الثانية التي ترفع شعار «مكافحة الإرهاب» بينما هي تبطن المزيد من الهيمنة الاستعمارية على المنطقة وتطلق العنان لأطماع اسرائيل وسياساتها التوسعية.

(*) باحث في الشؤون السياسية ومدير مركز الاردن الجديد للدراسات.

صدى المجتمع المدني

يرصد هذا القسم من صدى المجتمع المدني ابرز النشاطات الجماهيرية والعامة لمنظمات المجتمع المدني في الاردن استناداً الى ما ينشر في الصحف الاردنية اليومية والاسبوعية، ويتم تصنيفها حسب فئات المنظمات الاهلية الرئيسية، وقد غطت عملية الرصد شهري آب / اغسطس وأيلول / سبتمبر ٢٠٠٤، وكانت الحصيلة (١٣٩) نشاطاً توزعت على النحو التالي:

أحزاب وجمعيات سياسية (١٥) نشاطاً، نقابات وجمعيات مهنية (٢٣) نشاطاً، نقابات عمالية (٨) نشاطات، الروابط الثقافية (١٩) نشاطاً، الهيئات والمنظمات النسائية (١٤) نشاطاً، جمعيات وهيئات الأعمال (٩) نشاطات، جمعيات خيرية (٩) نشاطات، الأندية والمراكز الرياضية والشبابية (١١) نشاطاً، الجمعيات البيئية (١٢) نشاطاً، جمعيات وهيئات حقوق الانسان (٨) نشاطات، نشاطات متفرقة (١١) نشاطاً.

أحزاب وجميعات سياسية

- نظم حزب جبهة العمل الإسلامي يوم ٨/٢ مهرجاناً جماهيرياً تضامناً مع الشعب الفلسطيني بعنوان «الأقصى في خطر».
- نظم حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» يوم ٨/٣ مهرجاناً خطابياً بمناسبة مرور ١٥ عاماً على انطلاقة الحزب.
- عقدت أحزاب المعارضة الأردنية يوم ٨/٤ ملتقى وطنياً في مقر حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» حول الجدار العازل.
- نظم حزب الوسط الاسلامي يوم ٨/٥ محاضرة ألقاها رئيس المكتب السياسي للحزب م. مروان الفاعوري بعنوان «الوسطية في الاسلام».
- أصدرت لجنة العلماء في حزب جبهة العمل الإسلامي يوم ٨/١٤ فتوى بتحريم الانضمام للجيش والشرطة العراقية وكذلك تزويد القوات الأمريكية بالغذاء.
- نظمت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة يوم ٨/١٨ اعتصاماً رمزياً أمام مقر هيئة الأمم المتحدة في عمان تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.
- أقامت جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي في محافظة إربد يوم ٨/٢٠ مهرجاناً لنصرة الأقصى بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لإحراق المسجد الأقصى.
- نظمت جماعة الإخوان المسلمين يوم ٨/٢٢ مهرجاناً خطابياً في الزرقاء بمناسبة مرور خمسة وثلاثين عاماً على إحراق المسجد الأقصى.
- نظم فرع جماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي في محافظة الطفيلة يوم ٨/٢٤ مهرجان الوفاء لدماء الشهداء.
- أقام حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني يوم ٨/٢٧ مهرجاناً خطابياً بمناسبة الذكرى الثالثة لاستشهاد الأمين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «أبو علي مصطفى».
- نظم حزب جماعة الإخوان المسلمين / فرع الطفيلة على هامش مهرجان الوفاء للشهداء يوم ٨/٢٧ لقاء حوارياً مع نواب الكتلة الإسلامية في البرلمان.
- نظمت جماعة الإخوان المسلمين فرع السلط يوم ٨/٢٧ محاضرة ألقاها نائب المراقب العام للجماعة د. همام سعيد حول المسجد الأقصى.
- نظم الملتقى الوطني لأحزاب المعارضة والنقابات المهنية والفعاليات الشعبية ولجان الدفاع عن حق العودة في محافظة إربد يوم ٨/٣١ اعتصاماً جماهيرياً للتضامن مع الأسرى العرب في سجون الاحتلال الصهيوني.
- نظم حزب جبهة العمل الاسلامي يوم ٩/١٠ مهرجاناً جماهيرياً بعنوان « من اجل انقاذ القدس، وذكرى الأسراء والمعراج».
- نظم حزب الوحدة الشعبية يوم ٩/٢٦ مهرجاناً خطابياً في الذكرى الخامسة لانطلاقة انتفاضة الاقصى.

نقابات وجمعيات مهنية

- نظمت لجنة الحريات في نقابة المهندسين يوم ٨/٧ ورشة عمل بعنوان «حرية الشباب الجامعي».
- نظمت نقابة المهندسين يوم ٨/٩ في مجمع النقابات المهنية المنتدى الثالث للمهندسين الأردنيين المغتربين.
- نفذ أعضاء الهيئة العامة لفرع نقابة مهندسي الزرقاء يوم ٨/١٨ اعتصاماً تضامنياً مع الأسرى الأردنيين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني.
- نظمت نقابة المهندسين الزراعيين بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى في الفترة من ٨/١٧-٢١ فعاليات معرض الزهور والحدائق.
- أقامت النقابات المهنية الأردنية يوم ٨/٢١ مهرجاناً خطابياً تضامناً مع القدس وفلسطين في الذكرى الخامسة والثلاثين لإحراق المسجد الأقصى.
- نظمت الفعاليات النقابية والحزبية يوم ٨/٢٣ اعتصاماً تضامناً مع الأسرى لدى الاحتلال الصهيوني.
- نظمت لجنة الحريات في نقابة المهندسين يوم ٨/٢٣ ورشة عمل بعنوان «قانون الانتخاب».
- أقام اتحاد الهيئات الهندسية في الدول الإسلامية بالتعاون مع نقابة المهندسين الماليزيين ونقابة المهندسين الأردنيين في الفترة من ٨/٢٤-٢٦ فعاليات المؤتمر الدولي الأول للهيئات الهندسية في الدول الإسلامية.
- نظمت النقابات المهنية يوم ٨/٣٠ مهرجاناً في مجمع النقابات المهنية تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية.
- نظمت نقابة الفنانين الأردنيين يوم ٨/٣١ ندوة بعنوان «أزمة الفنان المسرحي إلى أين» ؟
- نظمت اللجنة العلمية في نقابة المهندسين يوم ٩/٢ ندوة بعنوان "دمج البلديات مالها وما عليها" في مجمع النقابات المهنية بإربد.
- اعتصم العشرات من الاطباء الاختصاصين من حملة الشهادات من الخارج يوم ٩/٤ احتجاجاً على عدم اعتراف المجلس الطبي الأردني باختصاصاتهم.
- نظمت جمعية الطبيب العام في نقابة الاطباء بمشاركة أطباء من العراق يومي ٨ و٩/٩ فعاليات مؤتمر الطبيب العام الأردني.
- قامت اللجنة الاجتماعية في مجمع النقابات المهنية يوم ٩/١٢ بحملتها الخامسة للحقيبة المدرسية تحت شعار "دعم الطالب المحتاج، دعم للعلم ودفع للجهل". وقد تم توزيع ما يقارب الالف وخمسمائة حقيبة مدرسية على الطلاب المحتاجين.
- نظم مجع النقابات المهنية يوم ٩/١٣ محاضرة القاها الدكتور سفيان التل حول الاضرار الاشعاعية لمفاعل ديمونا.
- نظمت هيئة التأمين وجمعية مدققي الحسابات يومي ١٤و٩/١٥ ورشة عمل متخصصة حول «الإرشادات التوجيهية في إجراءات التدقيق».
- نظمت المؤسسة العامة للغذاء والدواء بالتعاون مع نقابة الصيادلة وهيئة التأمين يوم٩/١٥ ندوة حول دور الصيدلي في التخطيط المستقبلي.
- نظمت نقابة المهندسين يوم ٩/١٧ محاضرة ألقتها الروائية سميحة خريس عن جماليات مدينة عمان ومعمارها الروائي.
- نظمت جمعية مدققي الحسابات بالتعاون مع الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب يومي ٢٢و ٩/٢٣ المؤتمر العلمي السادس لجمعية المحاسبين القانونين تحت عنوان "المحاسبة في مقدمة الاقتصاد".
- نظمت نقابة المهندسين بالتعاون مع بلدية إربد يوم ٩/٢٦ دورة تدريبية لمهندسي إقليم الشمال.
- نظمت جمعية النسائية والتوليد التابعة لنقابة الأطباء في الفترة من ٩/٢٨ - ١٠/١ المؤتمر الدولي السابع للنسائية والتوليد حول «الرعاية الصحية للمرأة».
- نظمت شعبة المناجم والتعدين والبترول بنقابة المهندسين في الفترة من ٩/٢٧ - ٩/٣٠ مؤتمر التعدين الأردني الدولي الرابع.
- نظمت النقابات المهنية والأحزاب السياسية يوم ٩/٢٩ مهرجاناً خطابياً حاشداً في الذكرى السنوية لاندلاع انتفاضة الاقصى.

مسيرة للأحزاب والنقابات المهنية في عمان (أرشيفية).

نقابات عمالية

- عقد مركز التضامن العالمي في عمان يوم ١٠/٨ ورشة عمل بعنوان « دمج المرأة في النقابات العمالية » بمشاركة ٢٥ فتاة يمثلن النقابات العمالية في الأردن.
- عقد الاتحاد العام لنقابات العمال يومي ١٤ و ١٥/٨ المؤتمر الخامس للاتحاد الذي ناقش اوراق عمل حول قانون العمل الحالي.
- نظمت النقابة العامة للبترول والكيماويات يوم ١٤/٨ اعتصاماً أمام فندق القدس احتجاجاً على اعادة هيكلة شركة الانتاج.
- نفذ عمال وعاملات شركة المجموعة المتحدة للنسيج يوم ١٧/٨ اعتصاماً أمام مقر الشركة احتجاجاً على عدم تسلمهم رواتبهم.
- نفذ عمال شركة ملح الصافي أمام وزارة العمل يوم ٦/٩ اعتصاماً طالبوا فيه بإعادتهم الى شركة البوتاس العربية.
- نظم الاتحاد العام لنقابات العمال بالتعاون مع منظمة العمل العربية يوم ١١/٩ ورشة عمل بعنوان "الحوار الاجتماعي".
- نفذ عمال شركة ملح الصافي " تحت التصفية " يوم ١٣/٩ اعتصاماً أمام رئاسة الوزراء رفضوا فيه الانضمام لـ"جديكو " وطالبوا بتنفيذ قرار المحكمة العمالية.
- نفذ(٢٠٠) مستخدم في شركة عون التى تقوم بعمليات التحميل والتنزيل للأمتعة في مطار الملكة علياء الدولي يوم ٢٠/٩ اعتصاماً احتجاجاً على فسخ عقد الشركة التي يعملون فيها.

الروابط والهيئات الثقافية

- نظم ملتقى دير علا للثقافة والتنمية يوم ١/٨ ورشة حوارية حول ظاهرتي الفقر والبطالة.
- أقام ملتقى إربد الثقافي يوم ١/٨ ندوة في قاعة غرفة تجارة إربد بعنوان « دور الهيئات الثقافية في تعزيز القيم الفكرية والاجتماعية ».
- نظم ملتقى كفرسوم الثقافي يوم ٣/٨ ندوة بعنوان « أدوار الأحزاب في التنمية السياسية ».
- نظم نادي معان الثقافي يوم ٣/٨ ندوة حول ظاهرة إطلاق العيارات النارية في الأفراح والمناسبات.
- نظمت رابطة الكتاب الأردنيين يوم ٤/٨ محاضرة ألقاها وزير التنمية السياسية السيد محمد داودية حول التنمية السياسية.
- نظم منتدى الرمثا الثقافي بالتعاون مع وزارة الثقافة وجامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا يوم ٥/٨ فعاليات مهرجان الشعر العربي العاشر.
- نظمت رابطة الكتاب فرع إربد يوم ١٢/٨ قراءات شعرية أحيتها الشاعرة عطاف حاتم.
- نظم منتدى السلط الثقافي ومؤسسة الاعمار يوم ١٩/٨ مهرجان البلقاء الثقافي الثاني بعنوان « السلط– أصالة وتراث ».
- نظمت رابطة الكتاب الأردنيين وجمعية المعماريين الأردنيين يوم ٢٢/٨ اعتصاماً أمام مقهى الجامعة العربية للتعبير عن احتجاجهم على نية مالكي المقهى هدمه.
- نظم منتدى جماعة درب الحضارات الثقافي في الكرك يوم ٢٥/٨ ندوة بعنوان « التاريخ والجغرافيا السياحية ».
- نظم منتدى جبل العتمات الثقافي يوم ٢٨/٨ اعتصاماً تضامنياً مع الأسرى الفلسطينيين والأردنيين في السجون الإسرائيلية كما تضمن الاعتصام ندوة بعنوان « الأسرى في معتقلات الاحتلال الصهيوني، رحلة حصاد الدم والألم ».
- نظم منتدى كتم الثقافي يوم ٦/٩ محاضرة القاها رئيس جامعة اليرموك د. فايز الخصاونة حول « واقع التعليم العالي في الاردن ».
- نظمت رابطة الكتاب الاردنيين يوم ٨/٩ ندوة نقدية حول كتابي د. فايز رشيد " ثقافة المقاومة" و "زيف ديمقراطية اسرائيل" .
- نظمت الرابطة الوطنية للثقافة والاعلام البيئي بالتعاون مع الجمعية الثقافية للشباب والطفولة يومي ١٠و١١/٩ ورشة عمل حول الإعلام البيئي.
- نظمت رابطة الكتاب الاردنيين يوم ١٢/٩ جلسة قراءات شعرية للشاعر موسى حوامدة.
- نظم المنتدى العربي يوم ١٥/٩ محاضرة القاها الدكتور عوني فرسخ حول « مستقبل الصراع العربي الصهيوني ».
- نظمت رابطة الكتاب الاردنيين ومنتدى صخرة الثقافي بعجلون يوم ١٩/٩ امسية شعرية للشعراء : عدنان عيسى ، شهلا الكيلاني ، مريم الصيفي ، علي النوباني ، نبيلة الخطيب.
- اقام الملتقى الثقافي في بصيرا يوم ٢١/٩ مهرجاناً ثقافياً تكريماً للشباب المبدعين.
- نظم منتدى الفكر العربي وضمن اللقاء الشهري يوم ٢٥/٩ محاضرة حول الفقيد (سامي هداوي) ألقاها المدير التنفيذي لدائرة الخدمة للاجئين الفلسطينيين د. برنارد سابيلا بعنوان « المسيحيون الفلسطينيون والعرب ...التحديات المستقبلية ».

المنظمات والهيئات النسائية

- نظمت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة يوم ١/٨ مؤتمراً بعنوان « التنمية السياسية والمرأة الأردنية.. مرتكزات الخطاب وآلية الممارسة ».
- أقام الاتحاد النسائي الأردني العام بالتعاون مع مديرية صحة جرش يوم ٤/٨ يوم عمل حول الرضاعة الطبيعية.
- أقام المعهد الدولي لتضامن النساء وجمعية العقبة للثقافة والفنون ومديرية التنمية الاجتماعية في قاعة اتحاد الجمعيات الخيرية في العقبة يوم ٨/٨ ورشة عمل حول حقوق المواطنة.
- أقام المعهد الدولي لتضامن النساء يوم ١٨/٨ ندوة تحدث فيها الصحفي يوسف غيشان حول تجربته في كتابة المقال الساخر.
- عقد المعهد الدولي لتضامن النساء يوم ٢١/٨ مائدة مستديرة بعنوان « نحو مجموعة عربية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ».
- اعتصمت فعاليات وهيئات نسائية يوم ٢٢/٨ أمام مقر الصليب الأحمر الدولي في عمان تضامناً مع الأسيرات والأسرى الفلسطينيين والأردنيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.
- نظم المعهد الدولي لتضامن النساء فرع الأردن يوم ٢٧/٨ محاضرة ألقاها الدكتور محمد بشير شريم حول الفوارق بين الرجل والمرأة.
- نظم فرع الاتحاد النسائي الاردني في محافظة الطفيلة يومي ١٠و١١/٩ دورة تدريبية حول ادارة المشروعات الصغيرة بمشاركة ١٠٠ سيدة من كافة مناطق المحافظة.
- اقام الاتحاد النسائي في محافظة الطفيلة في الفترة من ١٢ – ١٧/٩ أياماً طبية مجانية في العين البيضا وارحاب والعيص وبصيرا .
- نظم المعهد الدولي لتضامن النساء وضمن حوار يوم الاربعاء الذي يقيمه المعهد يوم ١٥/٩ حواراً مع الفنانة الاردنية نادرة عمران حول بداياتها الفنية.
- عقد اتحاد المرأة الاردنية يومي ١٩و٢٠/٩ دورة تدريبية لتدريب عضوات الهيئة الادارية في الاتحاد /السلط.
- استضاف المعهد الدولي لتضامن النساء يوم ٢٢/٩ الناقد الاردني نزيه ابو نضال في ندوة بعنوان "تمرد الانثى" .
- نظم الملتقى الانساني لحقوق المرأة بالتعاون مع جمعية النساء العربيات يوم ٢٥/٩ حفل اطلاق كتاب "النفس تشكو ... الجسد يعاني، دليل المرأة العربية في الصحة النفسية " .
- نظم تجمع لجان المرأة في محافظة الطفيلة يوم ٢٦/٩ ورشة عمل حول استخدام مياه الري في تربية الاسماك.
- نظمت جمعية النساء العربيات بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي و مؤسسة كونراد اديناور في محافظة الكرك يوم ٦/٨ جلسة حوارية حول دور الجمعيات النسائية في تعزيز حقوق المرأة والديمقراطية وحقوق الإنسان.
- نظمت جمعية النساء العربيات يوم ١٥/٨ جلسة حوارية حول دور الجمعيات النسائية في تعزيز حقوق المرأة في مقر جمعية سيدات جرش الخيرية.

في افتتاح مؤتمر التنمية السياسية والمرأة الاردنية

جمعيات وهيئات الأعمال

ـ نظمت جمعية البنوك الأردنية في الفترة من ١– ٨/٥ برنامجاً تدريبياً حول الاعتمادات المستندية.

ـ نظمت غرفة تجارة الكرك يوم ٨/١٠ جلسة حوارية حول آليات حفز الاستثمار في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية في الكرك.

ـ نظمت جمعية البنوك الأردنية في الفترة من ١٦– ٨/٢٠ دورة تدريبية متقدمة في أعمال الاعتمادات المستندية.

ـ نظم مشروع اجادة الاوروبي ومعهد عمان التجاري بالتعاون مع غرفة تجارة عمان وصناعة الطفيلة يوم ٨/١٦ دورة تدريبية حول مهارات الاتصال والتخاطب مع الجمهور.

ـ عقدت غرفة تجارة عمان يوم ٩/١ دورة متخصصة حول استراتيجيات التسويق الحديثة بمشاركة ١٢٠ من التجار وممثلي الشركات التجارية.

ـ عقدت غرفة تجارة الزرقاء يوم ٩/٤ ندوة حول الإدارة الكفؤة والحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية.

ـ عقدت غرفة صناعة عمان يوم ٩/٤ ندوة بعنوان "الصناعات الغذائية، الواقع والتحديات والمستقبل المرتجى".

ـ نظم المجمع العربي للملكية الفكرية بالتعاون مع غرفة تجارة إربد ندوة يوم ٩/٢٥ تحت عنوان "الادارة الكفؤة والحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية".

ـ نظمت غرفة صناعة اربد يوم ٩/٢٩ ندوة تعريفية بالبرامج الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في إربد.

الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية

ـ اختتمت جمعية المركز الاسلامي الخيرية يوم ٨/٢ دورة بعنوان «أدوات ومنهجيات إدارة العمليات».

ـ اختتمت في جمعية المركز الإسلامي الخيرية في الشونة الشمالية يوم ٨/٩ دورات الخياطة والتفصيل التي نظمها المركز.

ـ نظمت جمعية العفاف الخيرية وجمعية الزهراء التعاونية يوم ٨/١٠ محاضرة بعنوان «الخطبة والزواج الناجح».

ـ افتتح يوم ٨/٢٨ في المركز الثقافي الملكي الملتقى الوطني للجمعيات الخيرية حول مشروع الخطة الاستراتيجية السياسية لوزارة التنمية السياسية.

ـ نظمت جمعية الأسر التنموية الخيرية بمناسبة السنة الدولية للأسرة يوم ٨/٢٩ ورشة عمل بعنوان «أسرة فاعلة في مجابهة الفقر».

ـ نظمت جمعية العفاف الخيرية بمناسبة اليوم العالمي لمناصرة الحجاب يوم ٩/٤ ملتقى بعنوان "الحجاب ... عفة وهوية» في مركز الحسين الثقافي.

ـ نظمت جمعية عيبال الخيرية يوم ٩/١١ محاضرة القاها السيد ثابت الطاهر مدير عام مؤسسة عبد الحميد شومان عن دور المؤسسة في نشر الثقافة.

ـ نظمت الجمعية الخيرية الشيشانية في الزرقاء يوم ٩/٢٩ احتفالا بمناسبة تخرج فوج من متدربات الخياطة التى نظمتها الجمعية.

ـ نظمت جمعية السلط الخيرية في مقر النادي الارثوذكسي يوم ٩/٢٨ محاضرة القاها وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة بعنوان «الدولة الاردنية مشروع عربي متجدد ومشروع حيوي».

الأندية الرياضية والشبابية

ـ نظم مركز شباب عجلون يوم ٨/١ ملتقى شبابياً بعنوان «دور الشباب في تعزيز الولاء والانتماء».

ـ نظم نادي البقعة يوم ٨/١١ ندوة حول دور الأحزاب في التنمية السياسية.

ـ نظم مركز شابات عجلون بالتعاون مع المعهد الدولي لتضامن نساء الأردن في الفترة من ١٣–٨/١٥ ورشة تدريبية بعنوان «الاتصال والقيادة».

ـ نظم مركز شباب عجلون يوم ٨/٢٤ ندوة حوارية تركزت حول مجموعة من المفاهيم التي تتعلق بالولاء والانتماء والأردن أولاً والتنمية السياسية.

ـ نظم نادي اتحاد الرصيفة يوم ٨/٢٨ ورشة تدريب لحماية البيئة.

ـ نظم نادي الطوال الجنوبي في لواء دير علا يوم ٨/٣٠ حواراً مع وزير التنمية السياسية محمد داودية حول التنمية السياسية.

ـ نظم مركز شباب السلط في الفترة من ٩/٤ الى ٩/٩ دورة

اصدقاء الشرطة.

ـ اقام نادي الثورة العربية الكبرى بالتعاون مع جمعية سيدات الحسا الخيرية يوم ٩/١٣ ندوة عن الثورة العربية الكبرى.

ـ نظم نادي عبين عبلين الرياضي يوم ٩/٢٧ محاضرة لوزير التنمية السياسية حول التنمية السياسية.

ـ نظم النادي الارثوذكسي يوم ٩/٢٨ محاضرة، القاها الخبير البيئي الدكتور سفيان التل بعنوان "الاخطار البيئية التي تهدد الاردن».

ـ نظم ملتقى بناة المستقبل في السلط في الفترة من ٩/٢٩ الى ١٠/١ دورة تدريبية صحفية بعنوان "صحفي المستقبل".

الجمعيات البيئية

ـ نظمت مؤسسة الأرض والإنسان لدعم التنمية وجامعة جرش يوم ٨/٣ حلقة نقاشية بعنوان «الانعكاسات القانونية والاقتصادية والبيئية والصحية للاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ».

ـ عقدت جمعية البيئة الأردنية بالتعاون مع الجامعة الهاشمية ومؤسسة المناطق الحرة يوم ٨/٣ جلسة تشاورية حول أهمية الاستثمار في قطاع البيئة.

ـ نظمت مؤسسة الأرض والإنسان لدعم التنمية بالتعاون مع جمعية البيئة الأردنية / فرع البلقاء ومديرية صحة المحافظة يوم ٨/١٨ حلقة نقاشية بعنوان «الانعكاسات القانونية والاقتصادية والبيئية والصحية للاتفاقية الاطارية لمكافحة التبغ في الأردن».

ـ نظم مرصد البيئة الأردني في مركز الأردن الجديد للدراسات يوم ٨/٢٩ ورشة عمل بعنوان «نحو شراكة فاعلة بين البرلمان والمجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية المستدامة».

ـ نظمت جمعية البيئة الاردنية بالتعاون مع امانة عمان الكبرى يوم ٩/١٩ حملة للنظافة بعنوان «نظفوا العالم».

ـ نظم الاتحاد التعاوني الاقليمي وجمعية الاستثمار البيئي ومؤسسة الأرض والإنسان لدعم التنمية يوم ٩/١٩ حلقة نقاش حول مضار التدخين.

ـ نظمت مؤسسة الارض والانسان لدعم التنمية بالشراكة مع جمعية البادية الشمالية يوم ٩/٢٥ حلقة تدريبية حول تفعيل الديمقراطية وحقوق الانسان بجرش.

ـ نظمت جمعية البيئة الاردنية يوم ٩/٢٥ حملة نظافة بعنوان "بيئة نظيفة من حدود الرمثا الى درعا".

ـ نظمت جمعية اصدقاء البيئة بدعم من مركز الاعمال المستدامة السويسرية في العقبة يوم ٩/٢٩ ورشة عمل حول "التشغيل الذاتي للبيئة".

ـ نظمت جمعية البيئة الاردنية فرع الكرك يوم ٩/٣٠ حملة نظافة بمناسبة الاحتفال بيوم البيئة العالمي

ـ نظمت جمعية البيئة الاردنية في الاغوار الشمالية يوم ٩/٣٠ حملة نظافة بمناسبة يوم نظافة الكوكب.

ـ نظمت جمعية البيئة الاردنية فرع السلط يوم ٩/٣٠ حملة نظافة بمناسبة يوم نظافة الكوكب.

مركز الحسين الثقافي، منظر عام

هيئات حقوق الانسان

ـ اختتم مركز الأردن لدراسات حقوق الانسان يوم ٢/٨ دورة تدريبية في مجال حقوق الانسان أقيمت بالتعاون مع الوكالة السويسرية للتعاون والإنماء الدولي والسفارة الكندية في عمان.

ـ نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان يومي ١٠ و ١١/٨ دورة تدريبية في مجال حقوق الانسان بالتعاون مع عمادة شؤون الطلبة في جامعة آل البيت.

ـ نظم المركز الوطني لحقوق الإنسان يوم ٢٤/٨ ندوة حول التعديلات المقترحة لبعض مواد قانون الأحوال الشخصية وقانون أصول المحاكمات الشرعية.

ـ نظم المركز الوطني لحقوق الانسان يوم ٦/٩ ورشة عمل حول الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

ـ نظم المركز الوطني لحقوق الانسان في العقبة في الفترة من ١٣الى ١٥/٩ دورة تدريبية بعنوان «قضايا اللاجئين وحقوق الانسان".

ـ نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان يوم ١٨/٩ حلقة نقاش بعنوان " قضايا التعليم والتثقيف العمالي بالاردن".

ـ نظم المركز الوطني لحقوق الانسان يوم ٢٠/٩ ورشة عمل حول حماية الفئات المستضعفة.

ـ نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان يوم ٢٩/٩ ورشة عمل حول مراقبة الانتخابات لمنظمات حقوق الانسان العراقية استمرت لمدة اسبوع.

ـ نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان يوم ٢٩/٩ حواراً مفتوحاً حول التعاون العلمي والبحثي بين المؤسسات الأردنية والفرنسية.

ـ نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان في الفترة من ٢٥/٩ الى ١/١٠ دورة لحقوق الإنسان لطلبة الجامعات الاردنية في العقبة.

متفرقات

ـ نظمت مؤسسة نور الحسين في مقر جمعية بئر حداد الخيرية بلواء الشوبك يوم ٣/٨ ندوة حول مشاركة المرأة في التنمية السياسية.

ـ نظم المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية يوم ١٣/٨ محاضرة ألقاها مستشار المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان المحامي فخري العملة بعنوان «الجدار العازل والمجتمع الدولي».

ـ نظم مركز القدس للدراسات السياسية يوم ١٥/٨ ورشة عمل بعنوان «تعديلات مقترحة على قانون الأحزاب السياسية الأردنية».

ـ نظم مركز حرية وحماية الصحفيين بالتعاون مع المركز الدولي للصحفيين يوم ٥/٩ ورشة عمل تدريبية حول تغطية اخبار البرلمان والحكومة.

ـ نظمت جمعية النساء العربيات بالتعاون مع اتحاد الجمعيات الخيرية في محافظة مأدبا يوم ١١/٩ جلسة حوارية حول دور الجمعيات النسائية في تعزيز حقوق المرأة.

ـ نظم نادي معلمي محافظة الكرك يوم ١٤/٩ ندوة بعنوان "مستقبل التعليم في الاردن".

ـ اقامت جمعية حوشا لرعاية الأسرة والطفولة والأيتام يوم ١٨/٩ مهرجاناً تثقيفياً توعوياً للقطاع النسائي والمجتمع المحلي في قاعة مركز شباب حوشا.

ـ نظمت جمعية مأدبا للتنمية المستدامة في قاعة بلدية مأدبا يوم ١٩/٩ حلقة نقاش حول الديمقراطية والشباب.

ـ نظم مركز حماية وحرية الصحفيين في الفترة من ٢١ الى ٢٤/٩ ورشة عمل بعنوان "رسل الحرية والديمقراطية".

ـ نظم منتدى الشباب والديمقراطية التابع لمركز حماية وحرية الصحفيين يوم ٢٥/٩ حلقة نقاشية حول التلوث في مدينة الزرقاء.

ـ نظم المركز العربي الدولي للدراسات الاعلامية بالتعاون مع السفارة الهولندية يوم ٢٩/٩ ورشة عمل بعنوان " المرأة في الاعلام الاردني المكتوب».

في افتتاح ورشة «تغطية اخبار البرلمان والحكومة»

ملف المواطنة

ملف خاص

احتلت قضايا المواطنة أهمية متعاظمة في العالم المعاصر، ولا سيما في البلدان التي تنتمي الى عالم الجنوب، وبصفة خاصة في العالم العربي، الذي انشغل لردح طويل من الزمن عن وضعية المواطن الى «القضايا القومية الكبرى»، مثل قضايا الوحدة العربية والنضال من أجل التقدم الاجتماعي والتنمية أو قضايا تحرير الأرض العربية المحتلة عام ١٩٦٧، أو المواجهة مع اسرائيل والنضال من أجل احقاق الحقوق الفلسطينية...الخ.

ولقد تكشفت مثالب وأضرار تلك النظرة التي تفارق ما بين قضايا الأمة والشعب والمواطن / الفرد، او التي تصوغ أولويات النضال بصورة أحادية الجانب، فتهمل الديمقراطية والحريات وحقوق الأفراد بدعوى الانصراف إلى القضايا الكبرى مثل الوحدة والتحرير ومواجهة العدو الخارجي.

لقد أدت تلك الثقافة وحيدة الجانب الى افقار الفكر والممارسة السياسية العربية، والى تبرير سياسات اقصاء المواطن من جانب الأنظمة التسلطية العربية، وإلى تعميم وإشاعة الايديولوجيات الشمولية التي تهمل المواطن بدعوى الدفاع عن حقوق الجماعة، سواء أكانت الجماعة ممثلة في الأمة أو الشعب أو الطبقة أو الطائفة أو العشيرة.

ان الحديث عن المواطنة في الأردن حديث مستجد، وتحكمه تقاليد اختزالية واصطفافية حتى أن مجرد ذكر المواطنة في الحياة السياسية الأردنية يقود إلى الاستعداد التلقائي للاصطفاف في معسكرات مضمرة، حسب «المنابت والأصول»، مع أن مفهوم المواطنة يتعدى ذلك الى قضايا الانقسامات الجندرية والتباينات العمرية بين المواطنين وغير ذلك.

ان قضايا المجتمع المدني تكرس هذا الملف الخاص بالمواطنة من اجل توسيع دائرة النقاش وترصينه اكثر، ليقوم على أساس من المعرفة النظرية والعلمية، وليرفد المهتمين بمعلومات وتحليلات تغني فهمهم لقضايا المواطنة.

يتضمن هذا الملف (الذي ستليه ملفات أخرى في المستقبل) مساهمتين لباحثة زائرة في مركز الأردن الجديد، قامت بوضع أطروحة الدكتوراة حول قضايا المواطنة في الأردن.

والبحثان المنشوران في مطلع هذا الملف، وضعا قبيل انجازها للأطروحة، أثناء عملها كباحثة زائرة في المركز، وقد قدمت في احدى حلقات النقاش التي كان قد نظمها المركز حول «المواطنة والهوية».

ان «قضايا المجتمع المدني» إذ تعد بمواصلة نشر المزيد من الأبحاث والمقالات حول المواطنة في المستقبل، لترحب بتعليقات ومناقشات الباحثين الأردنيين والقراء لهذه المساهمات التي تأمل أن تسهم في سد الفراغ المعرفي على صعيد هذه القضية الحيوية.

«قضايا المجتمع المدني»

بناء المواطنة وفهمها المتغير في الأردن

ستيفاني نانس*

اذا نظرنا إلى الدولة الحديثة على أنها منظمة مكونة من أعضاء، فإن المواطنة هي المبدأ أو الاساس المحوري للدولة الحديثة، أي أنها «مؤسسة شرعية لتنظيم العضوية في الدولة.(١)

وتستمد الدول شرعيتها عن طريق الادعاء القائل إنها تخدم مصالح مواطنيها. وينبع مفهوم «المواطن» بالمقارنة مع «الرعية» من خلال ظهور السيادة الشعبية كقيمة وضرورة سياسية في آن معا.(٢)

علاوة على ذلك فان الدولة الاقليمية الحديثة تقوم على نظريات قومية النزعة، تتطلب تطابق حدود الدولة مع حدود الامة. وتصبح المواطنة هنا الوسيلة الشرعية الاهم التي تمارس فيها الدول عمليات الاغلاق الاجتماعي والسياسي والاقليمي بحيث تفضلنا «نحن» عن«الآخرين». وبوصف المواطنة مبدأ معمماً للشرعية فانها (اي المواطنة) ذات علاقة مباشرة ببناء الامة وبناء الدولة، حيث «لايمكن فهم مؤسسة المواطنة بمعزل عن تشكيل الدولة الحديثة ونظام الدولة، وبالمقابل فان نظام الدولة الحديثة لا يمكن فهمه بمعزل عن ظهور المواطنة ومأسستها(٣).

وكمفهوم، فان المواطنة تشمل العلاقة بين الدولة والمجتمع والفرد وكيفية بناء هذه العلاقة عن طريق الهوية الوطنية والجنسوية. ولابد من النظر للدول الحديثة، حتى غير الديمقراطية منها، على انها بصورة ما تمثل «ارادة الشعب». بيد ان الناس لا يشاركون في الدولة كأفراد بل كاعضاء في مجموعة، أي كأمة. ومع ان الامة هي الآلية الأهم في ربط الفرد بالدولة إلا أن المواطنين كافراد يندمجون في الدولة ايضاً من خلال الجنسوية. وكما أنه كثيراً ما يتوفر لمنتسبي الامة تحت هذه التسمية مجال افضل من غير المنتسبين للتمتع بموارد الدولة المادية أو الثقافية، فإن الرجال والنساء يتمتعون بالمواطنة عن طريق قوانين وسياسات تفاضلية تتعلق بحقوق التصويت والاحوال الشخصية والرفاهية الاجتماعية. وتشكل الافتراضات التقليدية حول الادوار الجنسوية المناسبة، الاساس التاريخي لتعريفات المواطنة ولا سيما من خلال الفصل بين المجالين العام والخاص.

ومثلما أن العلاقة بين الدولة والمجتمع ليست راكدة ساكنة فان هذا الوصف يصدق كذلك على تركيبات المواطنة واساليب فهمها، وفي الولايات المتحدة يتم توسيع حقوق المواطنة لتشمل النساء، بالاضافة الى الجدل حول ما يعنيه كون المرء امريكياً من ناحية عرقية (كما يفهم ضمناً من تداول اصطلاحات مترابطة – مثل «افريقي– امريكي») حيث يقدم هذا الجدل دليلاً ساطعاً على هذه الظاهرة. وفي اوروبا فان التراجع في حقوق الرفاهية الاجتماعية التي اعتبرت لفترة طويلة عنصراً اساسياً في العلاقة الاجتماعية، مثال آخر على تغير العلاقة بين المواطن والدولة. واذا كان مفهوم المواطنة بمثابة مؤشر يمكن من خلاله تفحص العلاقة بين الدولة والمجتمع والفرد، فان تتبع كيفية تغيير المواطنة من خلال التعريفات القانونية والمفاهيم التفسيرية، يساعد في ايضاح التغيرات في هذه العلاقات.

وتقدم المملكة الاردنية الهاشمية حالة فريدة، يمكن عن طريقها استكشاف كل من بناء المواطنة وتطورها. ويوفر تطور الاردن في مراحله الاولى – كدولة خلقتها القوى الكبرى – نموذجاً متميزاً نستطيع من خلاله استكشاف الاواصر الرابطة بين المراحل المبكرة لبناء الدولة وبناء المواطن، أي التأكيد على انه لا يمكن لدولة عصرية ان تظهر دون ان تتمخض عن مواطنين والعكس صحيح. وقد احدث حضور اعداد كبيرة من الفلسطينيين في الاردن منذ عام ١٩٤٨ وضم الضفة الغربية ثم فقدانها والتطورات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة، اثراً على عملية تكوين المواطنة من حيث التعريفات القانونية والمعاني المركبة على حد سواء. علاوة على ذلك فقد برز نقاش مفعم بالحيوية حول طبيعة الهوية الاردنية، وهو نقاش له مضامين هامة من حيث جوهر المواطنة في الاردن، هذا اذا ما أخذ في الحسبان وجود عدد كبير من الاردنيين الفلسطينيين.

كذلك فان المواطنة الاردنية ذات طابع جنسوي بمعنى أن للرجال الاردنيين وللنساء الاردنيات حقوقاً ومنزلة مختلفة فيما يتعلق بصلتهم بالدولة. وهناك قوانين عديدة تحدد للنساء في الاردن منزلة من الدرجة الثانية في المواطنة. بيد أن جماعات مناصرة المرأة دأبت في السنوات الاخيرة على التصدي لهذا التفاوت بصورة مباشرة وذلك من خلال المطالبة بالغاء اكثر القوانين تمييزاً جنسوياً، ومع أن هذا النشاط السياسي يهدف إلى تغيير محدد للمظاهر ذات الصبغة الجنسوية للمواطنة، إلا أن طابعه التشاركي يعزز الفكرة الديمقراطية الاكثر تشاركية.

(*) باحثة زائرة في مركز الاردن الجديد للدراسات.

أدبيات المواطنة:

لقد حظيت دراسة المواطنة بنهضة في الفترة الاخيرة. وظهرت مجلدات حافلة بالتعليق والتحقيق وتحمل عناوين من قبيل، تنظير المواطنة ومناقشات حول المواطنة(٤). وبدأت المجلة العلمية المسماة السياسة والثقافة Politics and Culture إصدار سلسلة كتب عنوانها «نظرية في الثقافة والمجتمع "A Theory Culture and Society" مكرسة لفهم الصيغ والنماذج النظرية الرئيسية التي يمكن بها فهم «المواطنة والحقوق والعدالة الاجتماعية»(٥) ويناقش أهل العلم المواطنة في مؤتمرات تحمل عناوين مثل:«النساء والمواطنة والاختلاف»"Women, Citizenship and Difference" والمواطنة العالمية Cosmoplitan Citizenship.(٦) كما ظهرت مجلة علمية جديد اسمها «دراسات في المواطنة»"Citizenship Studies" عام ١٩٩٧ لتوفير منبر مستمر من اجل مناقشة المواطنة.

وقد وفرت التطورات في اوروبا الغربية إلى حد بعيد الدافع لهذا التركيز المتجدد على موضوع المواطنة. وقد ركز هذا النقاش على ثلاثة محاور رئيسية: الاول: تأمل برامج الرفاهية الاجتماعية كتحول في المفاهيم المترسخة للمواطنة الاجتماعية والاقتصادية، الثاني: بروز مؤسسة جديدة فوق الدولة وهي الاتحاد الاوروبي، الثالث والأخير: متغيرات قضايا الهوية عند الدولة القومية الغرب اوروبية التي لديها الان اعداد كبيرة من المهاجرين الذين ولد كثير منهم في الاقطار التي يقيمون فيها.

وهناك تصور حديث للمواطنة ملخص في مقالة متميزة بقلم ت.هـ. مارشال، حول التطور التاريخي لثلاث مجموعات من الحقوق تعرف المواطنة في اوروبا، وهي الحقوق المدنية (مثل حق التملك)، والحقوق السياسية (ويظهر بصورة رئيسية في حق الانتخاب والترشيح للانتخابات)، والحقوق الاقتصادية (قليل من الدعم المادي من جانب الدولة للحماية من الفقر المدقع)(٧). ثمة تعريف اكثر حداثة وشمولاً للمواطنة يقدمها على انها عضوية الافراد السلبية والنشطة ايجابياً في دولة قومية، مع حقوق وواجبات شمولية الطابع وعلى مستوى معين من المساواة.(٨) ولما كانت المواطنة مفهوماً متعدد الاوجه، فإن هذا التعريف يشمل مفهوماً مثالياً لعناصر متعددة من المواطنة. فالمواطنة ابتداءً تدل على العضوية أو الانتساب. في حين ان الافراد وليس الجماعات هم الذين يحملون المواطنة بما فيها الجنسية، لكن المواطنة لن تتحقق للمرء إلا بوصفه عضواً في جماعة. وفي الوقت الراهن نجد أن الدولة القومية هي المنظمة الوحيدة التي يستطيع المواطنون من خلالها تحقيق مواطنتهم. ويجعل مظهر هوية «الامة» على المستوى الفردي والجماعي كعناصر اساسية للمواطنة، وتعني المواطنة عضوية نشطة وعضوية سلبية،

فهي تطلب المشاركة وكذلك الطاعة. ومن ناحية مثالية فالمواطنة هوية شمولية الصبغة وتنطبق بدرجة متساوية على اعضاء المجتمع أو الجماعة السياسية. واخيراً فان المواطنة تتصف بالشمولية من ناحية الحقوق والواجبات. أما من ناحية عقائدية فإن للشمولية دوراً حاسماً في توحيد مختلف اعضاء الكيان السياسي واضفاء الشرعية على حق الدولة في ممارسة الحكم. وعندما يظهر ان هناك انتهاكاً لهذه الشمولية تحديداً، يطالب الافراد بحقوق معينة بوصفهم «مواطنين» في كيان سياسي بعينه.

وتشمل المواطنة مسائل حول الحقوق والالتزامات، لكن قبل منح الحقوق وفرض الالتزامات، يأتي التحديد بالضبط لمن يحق له الحصول على هذه الحقوق وتلك الالتزامات، وفي ايامنا هذه تشكل الامة المجتمع المثالي للمواطنين، ومن المبادىء الهامة للقومية وجوب تطابق الحدود السياسية مع الحدود العرقية، فلا يجوز للأجانب ان يعيشوا على أرض الوطن ولا يحق للاجانب التمتع بمنافع المواطنة التي تعد خصيصاً لأبناء تراب الوطن.(٩)

ومثلما أن النقاش حول المواطنة هو في جوهره نقاش حول الهوية الوطنية، فان للمواطنة كمفهوم وجهين: وجه مانح للمواطنة ووجه محدد للحقوق والواجبات، والعلاقة بين الوجهين معقدة ويمكن ان تكون علاقة تعزيز متبادل أو علاقة تنافر أو الاثنين معاً. وتمثل الاردن هذين الوجهين للمواطنة: اذ إن هناك حملة لتوسيع نطاق الحقوق القائمة على مطالبات المواطنة للنساء، وحوار شمولي/ استبعادي معقد حول بناء الهوية الوطنية.

وآمل من خلال هذا المشروع أن اضيف إلى الادبيات الثرية التي تستكشف مفهوم المواطنة، بيد أن الادبيات تحتاج إلى مزيد من التطوير من حيث تفسير كيفية تغير تعريفات المواطنة، وبعد ما ذكره مارشال عن التطور الغائي أو الهادف للمواطنة في بريطانيا، لم يكتب شيء يذكر من الناحية النظرية لتعليل التغير في جوهر المواطنة أو معانيها، باستثناء الاوصاف المتكررة والشجب المتواتر لتراجع برامج الرفاهية في اوروبا. ورغم امكانية المجادلة حول أن الحقوق الاجتماعية بالمعنى الاوروبي ليست موجودة في الاردن، إلا أن مفاهيم المواطنة تغيرت عبر تاريخها وهي الان موضع جدل حاد.

المواطنة والجنسوية:

في حين أنه ينظر إلى المواطنة على أنها صفة شمولية، إلا أن المختصين بدراسة الحركات النسائية انهمكوا في نقد مستمر لمقولة المواطن وادبيات المواطنة، وذلك بسبب اهمالها للاساليب التفاضلية التي تتخذ لمواطنة الرجال والنساء . ومن خلال تتبع تاريخ المواطنة في الغرب، فاننا نجد انها قد انطبقت على الرجال من ذوي الاملاك. وكانت المواطنة «رمزاً أو شعاراً للمكانة الاجتماعية. وانبعثت قيمتها من تحريمها على العبيد، وبعض الرجال البيض وجميع النساء» [١٠] والمواطنة كفعالية جماهيرية عامة فانها تتميز بشكل واضح بالتصويت والنقاش العام والخدمة العسكرية وهي فعاليات درجت التقاليد على استبعاد النساء منها.

والمواطنة ذاتها مفهوم ذو طابع جنسوي وليس مقولة شاملة متحررة من القيم، ومن نواحي شتى فإن مواطنة النساء في الاردن غير مباشرة وليست مواطنة مباشرة [١١]. وهناك مصدر اخر يؤكد أن «النساء لسن مواطنات متمتعات بكل حقوق المواطنة في الاردن [١٢]. ومع أن قانون الجنسية ينص على أن لجميع الرجال والنساء الاردنيين والاردنيات الحق في المواطنة، إلا أن الرجال فقط هم الذين تنتقل جنسيتهم بصورة تلقائية إلى اطفالهم. أما النساء الاردنيات اللواتي يتزوجن من مواطنين غير اردنيين فلا يحق لهن التقدم بطلب للحصول على الجنسية لا لازواجهن ولا لأبنائهن. ويفرض قانون الاحوال المدنية إدراج اسماء النساء في دفتر العائلة، باذن خاص من اقاربهن الذكور، وهو – اي دفتر العائلة – الوثيقة المطلوبة لجميع المعاملات الرسمية في الدولة، واذا ما طلقت المرأة أو ترملت، فان عليها اعادة تسجيل نفسها في دفتر العائلة الخاص بأبيها أو أخيها، مما يجعلها في وضع مقلقل بالنسبة للدولة في حال اختفاء رب اسرتها من الذكور. ولا يجوز من ناحية قانونية أن تصبح المرأة ربة للأسرة. ويبيح قانون الاحوال الشخصية في الاردن تعدد الزوجات والطلاق التعسفي بمبادرة من الازواج فقط، كما يلتزم بالشريعة الاسلامية فيما يتعلق بمبدأ الميراث الذي يجعل للذكر مثل حظ الانثيين.

ولا يمكن مناقشة وضع المواطنة في الاردن دون التطرق إلى جرائم الشرف. ويتوقف الحفاظ على شرف الاسرة من خلال ابتعاد جميع الاناث في الاسرة عن أي سلوك يمكن تفسيره أنه غير لائق من الناحية الجنسية. بل ان الاشتباه بوجود سلوك من هذا القبيل سيكون مبرراً للحفاظ على شرف العائلة عن طريق قتل المرأة المشتبه بها، ويسجل كل عام حوالي[٢٥] حادث قتل خاص بالمحافظة على الشرف في الاردن، أو ما بين ربع إلى ثلث حوادث قتل النفس في ذلك البلد[١٣]. يعاقب الافراد الذين يرتكبون جريمة الشرف بعقوبة مخففة، هذا إذا عوقبوا على الاطلاق. ومن الواضح «أن لا يمكن اعتبار النساء مواطنات كاملات المواطنة في بلد يتعرضن فيه للقتل في ظروف يتمتع فيها القاتل بحصانة نسبية من اللوم»[١٤]. ويبدو أنه لم يطرأ اي تغير يذكر على وضع المرأة فيما يتعلق بالمواطنة منذ تأسيس الدولة، ومع ذلك فان ما كتب حول هذا الموضوع قليل جداً ولا يعتد به سواء في مجال الاعتراض على هذا الادعاء أو تأييده، بل تركت المسألة لمزيد من البحث. وخارج نطاق الانفتاح الديمقراطي الذي حدث مؤخراً، فإن منح حق الاقتراع عام ١٩٧٤ ربما كان ابرز الخطوات إلى الامام في مساواة النساء من حيث المواطنة في الاردن. كان الملك قد منح النساء حق الانتخاب استعداداً فقط لمؤتمر الامم المتحدة لشؤون المرأة الذي كان على وشك الانعقاد في عام ١٩٧٥وذلك لاظهار الاردن بمظهر البلد المستنير. وبعدئذ قام الملك بتعليق البرلمان في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٤ كرد على قرار الرباط، وبذلك حرم جميع المواطنين الاردنيين من عنصر حق التصويت الذي يجب ان تحتوي عليه المواطنة. ويبرز هذا الحدث الطابع الواهي المشروط للمواطنة في الاردن بالنسبة لجميع المواطنين.

وفي السنوات الاخيرة وفي ظل الانفتاح الديمقراطي الذي بدأ عام ١٩٨٩، حاولت الجماعات النسائية تحدي اكثر نواحي الانحياز الجنسوي وضوحاً في القانون الاردني. ومن ابرز الامثلة على هذا الاتجاه النشط حملة بدأت مؤخراً تحت ما يسمى بجرائم الشرف. وتسعى هذه الحملة إلى الغاء القوانين التي تمنح عقوبات مخففة للرجال الذين يقترفون جرائم الشرف.

وقد قامت بكتابة عريضة في هذا الصدد «مجموعة من المواطنين الاردنيين الحريصين اشد الحرص على حياة المواطنين الاردنيين وسلامتهم وعلى حق كل اردني في العيش بسلام ووئام قائم على احترام الكرامة الانسانية وحقوق الفرد، والعدالة والامن والمحاكمة العادلة وحق الدفاع ...»[١٥]، ووزع المشاركون في هذه الحملة مئات من النسخ من تلك العريضة داخل المملكة في مسعى لجمع «مئات التواقيع من اجل تقديمها إلى الملك».

ويتقاطع الكفاح من اجل حقوق المرأة في الاردن مع الانقسام الحاصل من ناحية الجنسية. ويرتبط هذا الكفاح بنواحي اخرى هامة من نواحي المواطنة: وهي المجتمع المدني.

هذا ونجد ان هذه الحملة – اضافة إلى الفعاليات الرامية لتأييد المرأة – هامة جداً من ناحية المواطنة، ليس فقط لانها تتحدى الافكار الجنسوية الطابع حول المواطنة وتسعى إلى توسعة حقوق النساء كمواطنات، بل إن هذه الحملة المؤلفة من الرجال والنساء تمكن المواطنين ايضاً من تنظيم انفسهم بصورة سلمية من اجل احداث تغيير في القوانين التي تحكم بلدهم، بحيث تتحقق عناصر العضوية الفعالة والمشاركة النشطة الخاصة بالمواطنة. وتتيح هذه المحاولة – لاعادة التفاوض حول وضع المرأة كمواطنة يحميها القانون – فرصة فريدة من اجل دراسة كيفية تغير التعريفات القانونية للمواطنة، هذا اذا كتب لها حقيقة أن تتغير. وحتى اذا لم تتغير القوانين فان هذه الحملة تضع بوضوح على «الاجندة» السياسية قضية انعدام المساواة الجنسوية، وهو تطور جديد في كيفية النظر إلى المواطنة في الاردن. وفي النهاية، حتى لو لم يكتب النجاح لهذه الحملة في تحقيق هدفها القانوني على المدى القصير، فإنها تقدم منظوراً مختلفاً يمكن منه استكشاف تطور المجتمع المدني الذي يشكل البيئة الضرورية «للفرد الذي يتمتع بالحقوق والمعرف تعريفاً قانونياً صحيحاً، إلا وهو المواطن»[١٦].

المواطنة والهوية الوطنية:

قبل تأسيسها عام ١٩٢١، شكلت البقعة المسماة الان بالاردن مكاناً مشابهاً للامكنة الاخرى من الامبراطورية العثمانية، فقد كانت بقعة مفتوحة تتبعثر فيها اعداد قليلة من البدو وعناصر مترحلة ومتنقلة بين المراكز الحضرية في الامبراطوية العثمانية. وفي سنة ١٩٢١ اقتطعت الاردن من الدولة العثمانية المهزومة وذلك بإجراء امبراطوري بريطاني، لتأمين الاحتياجات البريطانية الامنية والاقتصادية.

وتمثلت المهام الرئيسية للحكومة في بدايات هذا العهد الجديد في بناء الدولة وبناء الامة عن طريق تأمين الحدود الجغرافية للاردن، وتحويل سكان الاردن البدو إلى مواطنين مخلصين وانشاء جهاز اداري للدولة . وقامت القوات البدوية المسلحة بدور بارز في بناء الدولة وبناء الامة، ويقدم التطور الحديث والسريع للدولة الاردنية حالة أو مثالاً لاختبار العلاقة بين بناء الدولة وبناء الامة وبناء المواطن.

وبعد الحرب في فلسطين (١٩٤٨) انضمت الضفة الغربية إلى الاردن مضيفة بذلك حوالي ٩٠٠ الف فلسطيني، نصفهم لاجئون، إلى سكان الاردن المؤلفين من ٤٠٠ الف بدوي. وكان الاردن هو البلد العربي الوحيد الذي منح السكان الفلسطينيين حقوق المواطنة الكاملة. ومنذ عام ١٩٤٨ فان طبيعة ومعنى العضوية الفلسطينية في الكيان السياسي الاردني شكل قضية سياسية محورية في السياسة الاردنية.

ولم تكن الاكثرية الفلسطينية هي التحدي الوحيد لبناء هوية وطنية راسخة موحدة، بل ان تيار القومية العربية خلال عقدي الخمسينات والستينات للقرن العشرين كان له تأثير واضح وشديد في تعقيد عملية بلورة هوية اردنية قومية! ووطنية يمكن ان يرتبط بها مفهوم متماسك العرى للمواطنة. واستبعدت هيمنة القومية العربية ظهور حركات وطنية محلية قوية سواء كانت هذه الحركات فلسطينية أو اردنية. وليس من الواضح ما اذا كان الحديث عن المواطنة جزءاً من نقاش اوسع نطاقاً حول الهوية العربية، واذا ما سلمنا بالطرح القائل إن بناء الدولة وبناء المواطنة امران متشابكان متضافران، فانه يبدو من غير المحتمل بروز احساس قوي بالمواطنة في اي مكان في العالم العربي مادام يتم تكوين الهوية والاحتكام اليها على مستوى يرتفع فوق مستوى الدولة. ولم يحظ الخطاب الساخن للقومية المبني على الدولة بمصداقية إلا بعد هزيمة عام ١٩٦٧ واضعاً بذلك الاساس ونقطة الجذب الهامة لمواطنة اردنية أكثر طمأنينة ورسوخ قدم.

ورغم حصول الفلسطينيين في الاردن على الجنسية والمواطنة الاردنية، إلا أن الهوية الوطنية وعلاقتها بالمواطنة قضية متحركة باستمرار[١٧]، فمن الناحية التاريخية لا يمكن فصل المناقشات حول المواطنة الفلسطينية عن التطورات السياسية سواء داخل الاردن أو خارجه، مثل فقدان الضفة الغربية عام ١٩٦٧، والحرب الاهلية عام ١٩٧٠ – ١٩٧١، وقرار مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ القاضي بجعل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني،

وفك الارتباط بالضفة الغربية عام ١٩٨٨ . فقد اتاحت هذه القرارات المجال للشرق اردنيين بالتساؤل أو التشكيك صراحة في مواطنة الفلسطيني في الاردن[١٨]، ويبدو أن الحرب الأهلية وفك الارتباط أهم العوامل في اذكاء الجدل حول وضع الاردنيين الفلسطينيين[١٩] . وبدا ان هذه الاحداث الجيوسياسية تحرر الدولة الاردنية مادياً وعقائدياً من مسؤولياتها الثقيلة تجاه الفلسطينيين، كما أنها وفرت فرصة ملائمة «لغربلة ولاءات» المواطنين الفلسطينيي الاصل في الاردن.[٢٠]

وفي هذه الايام يظهر ان الهوية والمواطنة الاردنية من القضايا الناشطة والمتحركة ايضاً سواء بفعل الضغوط الداخلية أو الاحداث الخارجية. والضغط الداخلي هو المتحرك الاكثر نشاطاً والمؤدي لصيغتين من القومية والاردنية الاهلانية[٢١] (الداعية إلى تفضيل آهل البلاد الاصليين على المهاجرين اليها) .. اذ تؤكد الصيغة المعتدلة المحافظة على المظاهر والعناصر التقليدية في الهوية الاردنية وهي الدولة والمؤسسة العسكرية والعشائر، والحكم الملكي الهاشمي. ومن اللافت للنظر أن بإمكان الفلسطينيين وفقاً لهذا النمط من القومية، التمتع بالمواطنة الكاملة في الأردن، لكن في نطاق شرط مهم وهو تخليهم عن المظاهر والعلامات الخارجية للهوية الفلسطينية واعلانهم الولاء للدولة الاردنية، ويمكن للفلسطنيين أن يكونوا مواطنين اردنيين جنباً إلى جنب وليس بالضرورة من خلال الهوية العربية. وعلى النقيض من ذلك فان الاتجاه القومي الاردني الاشد تطرفاً يصر على أن المواطن الاردني الحقيقي هو فقط الشخص الذي يستطيع العودة بنسبه الاردني إلى خمسة اجيال على الاقل، وبذلك يستبعدون استبعاداً مطلقاً الفلسطينيين (والاسرة المالكة الهاشمية) من كونهم من الاردن[٢٢]. ويستمر الجدل الان ويمثل حالة تسترعي الانتباه في بناء الهوية الوطنية والمحاولات النشطة للسيطرة على فهم المواطنة في الاردن وممارستها. وعلى غرار مناقشة بروبيكر Brubaker للمواطنة في فرنسا والمانيا، فان هذا الجدل يعكس ايضاً منازلة بين التعريفين الادماجي والاستبعادي للمواطنة[٢٣].

وعلاوة على ما ذكر، وكما هو حال فك الارتباط مع الضفة الغربية، فانه قد يكون للظهور البطيء لدولة فلسطينية على حدود الاردن أثر هام في نواحي فهم المواطنة الاردنية. فمن ناحية نظرية يمكن ان تشكل هذه الدولة تحدياً لولاء/انتماء الفلسطينيين في الاردن. حيث مثلت «القضية الفلسطينية» تحدياً محورياً لتوطيد اركان الدولة في الاردن منذ عام ١٩٤٨ كما انها ذات صلات وثيقة بتعريفات المواطنة. وما ظهور القومية الشرق اردنية سوى عنصر واحد من عناصر الجدل حول هوية الاردن وان كان بالامكان المجادلة بأنه الاعلى صوتاً.

واذا ما أخذنا في الحسبان طبيعة علاقة الاردن بهذه القضية، فإن من غير الممكن تسوية قضية الهوية والمواطنة الاردنية إلى أن يتم التوصل إلى نوع معين من اتفاقيات الوضع النهائي بين اسرائيل والفلسطينيين[٢٤].

الهوامش والمراجع:

(١) بروبيكر، روجرز المواطنة والامية في فرنسا والمانيا، مطبعة جامعة هارفرد، كمبردج ١٩٩٢، ص ٥١ .

Brubaker Rogers Citizenship and Nationhood in France and Germany. (Harvard University Press: Cambridge, 1992) P.51.

(٢) مامدان، محمود، المواطن والرعية Mamdan, Mohamoud, Citizen and Subject

(٣) بروبيكر، المواطنة، ص ٧٢ .Brubaker, Citizenships, P.72.

(٤) بينر، رونالد، (محرر) تنظير المواطنة، مطبعة جامعة ولاية نيويورك: الباني ١٩٩٥، شافير، غيرشن (محرر) مناقشات المواطنة، مطبعة جامعة منسوتا: مينابوس ١٩٩٨ .

Beiner, Ronald, ed, Theorizing Citizenship (State university of New York Press: Albany, 1995). Shafir, Gershon,ed. The Citizenship Debates, (University of Minnesota Press: Minneapolis, 1998).

(٥) من خلاصة تمهيدية من كتاب شروط المواطنة، بارث ستينبرغن (محرر)، منشورات سيج، لندن ١٩٩٤، تشمل السلسلة عناوين كتب مثل المواطنة والنظرية الاجتماعية، والمواطنة والحقوق الاجتماعية، ومواطنة الحركة النسائية.

From introductory abstract from: The Condition of Citizenship, Bart van Steenbergen, ed. (Sage Publicatiions: Londan 1994) .

(٦) مؤتمر بعنوان «النساء والمواطنة والاختلاف» عقد في جامعة غرينتش، لندن في شهر تموز ١٩٩٦ ، ومؤتمر بعنوان «المواطنة العالمية» عقد في جامعة وسكنس – ماديسن في شهر تشرين الثاني عام ١٩٩٨ .

(٧) مارشال، ت،هـ. «المواطنة والطبقة الاجتماعية» في كتاب «الطبقة والمواطنة والطبقة الاجتماعية» مطبعة جامعة شياغو، شيكاغو: ١٩٦٤ .

Marshall T.H "Citizenship and Social Class, Class Citizenship and Social Class (University of Chicago Press: Chicago 1964).

(٨) جانويسكي، توماس، المواطنة والمجتمع المدني: اطار للحقوق والواجبات في نظم الحكم التحررية والتقليدية والديمقراطية الاجتماعية، مطبعة جامعة كمبردج: كمبردج ١٩٩٨، ص٩ .

Janowski, Thomas, Citizenship and Civil Society: A Framework of Rights (Cambridge University Press: Combridg, 1998) page 9.

(٩) غيلنر، ارنست، الامم والقومية، مطبعة جامعة كورنيل – ايناكا ١٩٨٣، وميرو وينر ابناء تراب الوطن (مطبعة جامعة برنستن – برنستن ١٩٧٨).

Gellner, Ernst, Nations and Nationalism (Cornell University Press: Ithaca, 1983)Myrou weiner, Sons of the Doil (Princeton University Press: Princeton, 1978).

(١٠) جوديت شكلار مقتبس في اوماناريان، نحو رؤية نسوية للمواطنة: اعادة التفكير في مضامين الكرامة والمشاركة السياسية والوطنية، ص٥٠ .

Judath Shklar, quoted in Uma Narayan " Towards a Feminist vision of Citizenship: Rethinking the Implication of Dignity, Political Participation and Nationality, " p.50 .

(١١) وايريك، كاثرين «الجنسوية والخطاب في الاردن: سياسة الثقافة»، ورقة قدمت قي الاجتماع السنوي لجمعية دراسات الشرق الاوسط كانون الاول ١٩٩٨ .

Warrick, Catherine "Gender and Discourse in Jordan :The Politics of Culture,"paper Presented at Middle East Studies Association, Amman Meeting, December, 1998.

(١٢) براند، لوري أ. النساء والدولة والتحرير السياسي: تجارب الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مطبعة جامعة كولمبيا: نيويورك ١٩٩٨، ص١٣٩ .

Brand, lauri A. Women, the State and Political Liber alization: Middle East and North African Experiences (Columbia University Press: New York 1998), p. 139.

(١٣) «ثمن الشرف»، مجلة تايم ١٨ كانون الثاني ١٩٩٩ ص ٥٥ . من الواضح ان هناك صعوبات في تقدير الاحصائيات اذا ما تذكرنا طبيعة الجريمة، غير أن الاحصائيات في كتاب لوري براند السابق الذكر تتناسب مع الارقام المذكورة، فقد كان هناك ٢٢ جريمة بدوافع الشرف من مجموع ٦٦ حادثة قتل عام ١٩٨٦، و٢٢ جريمة شرف من مجموع ٨٢ جريمة قتل عام ١٩٩٠، و٣٣ جريمة بدوافع الشرف من مجموع ٩٦ جريمة قتل في عام ١٩٩٣، ص ١٣٣ .

(١٤) براند، النساء.

(١٥) الحملة الاردنية الوطنية للقضاء على مايسمى «جرائم الدفاع عن الشرف» صحيفة الجودران تايمز ١٩٩٩/٨/٢٤ .

(١٦) تشاندهوك، نيرا، الدولة والمجتمع المدني، منشورات سيج، نيودلهي ١٩٩٥، عام ١٩٩٥ ص٩ .

Chandhoke, Neera, State and Civil Society (Sage Publications, New Celhi 1995). P.9 .

(١٧) ابو عودة عدنان: الاردنيون والفلسطينيون والمملكة الهاشمية في عملية سلام الشرق الاوسط، مطبعة معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن العاصمة ١٩٩٩ .

Abu - Odeh, Adnan,. Jordanians, Palestinians and the Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process (United States Institute of Peace Press: Washington D.C, 1999 .

(١٨) تال، لورنس «هل قضي على الاردن بالزوال» مجلة فورين افيرز (٧٢ : ٥) تشرين الثاني / كانون الاول ١٩٩٥، ص ٤٩ .

Tel, Lawrence, " It Jordan Fmed?" Foregin Affairs (27 :5) November/ December 1995, Page 79.

(١٩) عدنان ابو عودة، مارك ليننش مصالح الدولة والمجالات العامة : السياسة الدولية للهوية الاردنية . مطبعة جامعة كولمبيا: نيويورك ١٩٩٩ .

Abu - Odeh and Marc Lynch, State Intevests and Public Interests: the International Politics of Jordans Identity (Columbia University Press: New York, 1999 .)

(٢٠) فتحي، شيرين هـ: الاردن هل هو بلد ملفق؟ ديناميات وتشكيل الهوية الوطنية، المعهد الشرقي الالماني، هامبورغ ١٩٩٤ .

Fathi, Schirin,H. Jordan - An Inverted Nation? Tribe - State Dynamics and the Formation of National Identity, (Deutsches Orient - Institat: Hamburg 1994) .

(٢١) لينش، مارك، قوميات الاردن المتنافسة: التروي والانتقال ونظريات الصراع العرقي، ورقة مقدمة للاجتماع السنوي لجمعية دراسة الشرق الاوسط ١٩٩٨ .

Lynch, Marcy "Jordans Compting Nationalisns: Deliberation, Transition and Theories of Ethnic Conflicts Paper Presented at Annual Meeting of the Middle East Studies Association, 1998 .

(٢٢) شرايرك، اندروا، القومية والخيال السلالي النسبي: التاريخ الشفوي ومرجع النص عند القبائل الاردنية، مطبعة كاليفورنيا: بيركلي ١٩٩٧ .

Shryok, Andrew Nationalism and the Genealogical) Imagination: Oral History and Textual Authority in tribal Jordan (University of California Press: Berkley, 1997).

(٢٣) تقوم المواطنة الفرنسية على مبدأ الاندماجية التي تنظر إلى الامة من حيث التضامن والوحدة الجغرافية والفكرية وتمنح المواطنة على اساس مكان الولادة بما في ذلك شمال افريقيا المحتلة من قبل الفرنسيين. أما المواطنة الالمانية فتقوم على المبدأ الاستبعادي التي ينظر إلى الامة نظرة اكثر عضوية تقوم على روابط الدم. بروبيكر: المواطنة.

(٢٤) لينش: مصالح الدولة، ص ١٠٠ .

تطور قانون الجنسية الأردني من عـــام ١٩٤٥ - ١٩٧٠

ستيفاني نانس*

المقدمة:

تدور دراسات سياسية كثيرة حول علاقة المواطنين بالمواطنة في البلاد، خاصة وان أُسس الحصول على الجنسية لم توضح الا حديثاً، فقد صدرت نشرات وتعريفات منقحة تحمل عناوين مثل: «تنظير الجنسية» و «قراءة في الجنسية»، وتصدر في الوقت الحالي مجلة اكاديمية باسم «دراسات حول الجنسية» حيث طرحت هذه المسألة للمناقشة وركزت على المتغيرات في اوروبا وكيفية ظهور الاتحاد الاوروبي وتآكل مفهوم الدولة الغنية والذي ادى الى تغير المفاهيم التقليدية للجنسية. لقد أجريت ابحاث قليلة حول الجنسية في دول غير اوروبية والتحديات التي تواجهها هذه الدول فيما يتعلق بعلاقة الافراد بالدولة، واقامة دولة فرعية، وخلق مقومات قومية ثابتة، والصراع من اجل الحريات الديمقراطية وتوزيع خدمات الرفاهية على جميع المواطنين.

هذه الدراسة هي جزء من بحث اوسع يدورحول العلاقة بين الجنسية والهوية في الاردن، فهذا البحث ما يزال في طور الاعداد، ولكن هذه الدراسة تقدم بعض الحيثيات التحضيرية حول كيفية انعكاس واستجابة قانون الجنسية الاردني للاحداث والمتغيرات والاتجاهات التاريخية داخل وخارج الاردن. وتُظهر قراءة متأنية لقانون الجنسية الاردني وتعديلاته اللاحقة، وجود علاقة وطيدة بين وجود القانون والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه نظام الحكم الاردني. فالاردن يقع بين مناطق اخرى من مناطق ما كان يعرف بالامبراطورية العثمانية، وقد لعب دوراً في كونه منطقة عازلة بين اكثر المستعمرات البريطانية اهمية، وبالتالي فان قانون الجنسية الاردني قد خلق مواطنين لهذه الدولة الامر الذي يبرر وجودها، ولهذا فقد لعب القانون دوراً مهماً في بناء الدولة بشكل اوسع، – خاصة بعد تعديل قانون الجنسية – من اجل ترسيخها، وبناء على ذلك فقد حظي القانون باهتمام خاص.

وبالرغم من ان الفترة الزمنية الموضوعة للمناقشة هي الفترة من عام ١٩٤٥ – ١٩٧٠، فلا بد من العودة الى قانون الجنسية الاردني لعام ١٩٢٨، من اجل فهم التغيرات التي حدثت خلال تلك الفترة، مع العلم ان هذه الدراسة ستركز على التعديلات التي طرأت على القانون خلال الفترة الواقعة من عام ١٩٤٥ – ١٩٧٠.

هذا ونجد ان هنالك ثلاث قضايا رئيسية طرحت منذ ان صدر قانون الجنسية لعام ١٩٢٨ وما تزال مطروحة في قانون الجنسية الاردني لعام ١٩٥٤ وتعديلاته اللاحقة، هذه القضايا هي:

أ– توسع الاراضي الاقليمية الاردنية وتقلصها، وضم عدد كبير من المواطنين الاردنيين الجدد ودمجهم الشرعي بالاردن.

ب– الضغوطات الداخلية في الاردن وخصوصاً التقلبات السياسية خلال اعوام الخمسينات والستينات واستجابة الدولة لها.

جـ– التحول من التأكيد على المبدأ الاقليمي للجنسية الى مبدأ القرابة.

هذه القضايا لم تكن محصورة على نحو مشترك لانها كانت تميل الى التداخل خلال الفترة موضوع الجدال. ومن هنا فان هذه الدراسة ستكون مهمتها تتبع التعديلات على قانون الجنسية حسب التسلسل الزمني، مع الاشارة الى هذه القضايا المتشابكة.

لقد ركز قانون الجنسية الاردني في المرحلة المبكرة بعد قيام امارة شرق الاردن – والتي كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية– ، على تحول السكان سواء المقيمين او غير المقيمين الى مواطنين شرق اردنيين كاحد متطلبات تلك المرحلة، من نشاطات الامارة الاردنية حديثة الولادة لتمييز النازحين الى داخل حدود الدولة كافراد في الكيان الجديد، وكذلك اخضاع العشائر المتمردة، ومنع غزو القبائل المجاورة للحدود، واستقطاب شرائح معينة من السكان لدمجهم بالقوات المسلحة، وقمع ثورة الوطنيين الاردنيين، ومن خلال هذه الممارسات اصبح الاردن دولة حديثة.

وبما ان الاردن لم يكن لديه قانون مكتمل للجنسية حتى عام ١٩٢٨، فان منح الجنسية كان خلال تلك الفترة مقيداً بالقانون العثماني لعام ١٨٦٩ وكذلك بمعاهدة لوزان لعام ١٩٢٤ والتي حكمت مستقبل الاراضي العثمانية التي

(*) باحثة زائرة في مركز الاردن الجديد للدراسات.

فقدتها الامبراطورية بعد الحرب العالمية الاولى، ووفقاً لمعظم خبراء القانون، فان القانون العثماني ومعاهدة لوزان هما الاساس لقانون الجنسية الاردني لعام ١٩٢٨ . فقبل عصر التنظيمات الادارية في اواسط القرن التاسع عشر، كان المواطنون العثمانيون يتفاعلون مع الدولة على اساس الوحدة الدينية، فالقانون العثماني لعام ١٨٦٩ نفذ كجزء من مفهوم يقوم على اساس نوعية قانونية رسمية بين جميع مواطني الدولة، وقد عالجت معاهدة لوزان مشكلة الجنسية للاشخاص الذين فقدوا الجنسية بعد انهيار الدولة العثمانية. ففي ذلك الوقت بدأ الشعور بالقومية العربية يعم المناطق العربية خاصة وان الامبراطورية العمثانية كانت آيلة للسقوط. لقد عالجت المواد من ٣٠ – ٣٤ من معاهدة لوزان هذه القضايا بعد قيام دول قومية جديدة على الاراضي العربية وكذلك اعادة توزيع السكان على اساس اراض قومية.

ونجد ان الفقرات الاولى من قانون الجنسية الاردني لعام ١٩٢٨ قد اشتمل على فقرات من مواد المعاهدة، ويمثل "حق الاقليم" و "حق الضم" المبدآن الاساسيان لبنود قانون الجنسية الحديث، لان مبدأ "حق الاقليم" يعرف «الجنسية» على اساس اقليمي، وان حق الجنسية يقوم على اساس مكان الولادة او مكان تواجد الشخص. فعلى سبيل المثال، فرنسا التي تعتبر مثالاً نموذجياً، فهي تمنح الجنسية لأي شخص يولد على الاراضي الفرنسية. وهذه ايضاً هي الحالة النموذجية في البلدان التي سبق فيها تشكيل الامة، وهذه الحالة تنطبق على الاردن، وعلى النقيض، فان مبدأ "الضم" يحدد الجنسية بالسلالة التي ينتمي الفرد اليها حيث تكون الجنسية على اساس صلة القرابة، فعلى سبيل المثال يعتبر قانون الجنسية الالماني جميع الالمان تلقائياً مواطنين بالرغم من ان بعضهم عاش طوال حياته خارج المانيا، في حين يعتبر تجنيس الاتراك الذين عاشوا في المانيا منذ قرون امراً مستحيلاً، فهذه حالة نموذجية، لانها تعتبر القومية سابقة للدولة، مع العلم ان المبدئين موجودين في معاهدة لوزان ومعمول بهما في جميع ملاحق قانون الجنسية الاردني.

اما بالنسبة لقانون الجنسية الاردني، فان هذه المبادئ مهمة، فهي تعكس تغيرات الظروف التاريخية في الاردن من حيث التحول من التركيز على المبدأ الاقليمي (حق الاقليم) الى التركيز على مبدأ القرابة (حق الضم).

هناك تماثل قوي بين الفقرات المعنية في معاهدة لوزان، وقواعد منح الجنسية في امارة شرق الاردن، فالمادة رقم (٣٠) من معاهدة لوزان تنص على، ان المواطنين الاتراك المقيمين خارج الاراضي التركية يعتبرون مواطنين يتمتعون بكامل حقوقهم حسب قوانين الدول الحاكمة لهذه الاراضي، وبالمثل فالمادة رقم (١) من قانون الجنسية الاردني لعام ١٩٢٨ تنص على ان جميع المواطنين الذين يقيمون عادة في امارة شرق الاردن يعتبرون منذ ٦ آب ١٩٢٤ حاصلين على جنسية الامارة، لانهم من عادتهم الاقامة فيها، وهؤلاء الذين اعتبروا في السابق مواطنين عثمانيين اصبحوا الان مواطنين اردنيين لأن امارة شرق الاردن لم يكن لها وجود قبل عام ١٩٢٠، وبالتالي لم يكن هناك مواطنين شرق اردنيين، ولذا فان هذا القانون خلق مواطنين شرق اردنيين على نحو قانوني.

تقوم هذه القوانين كلياً على اساس مبدأ "حق الاقليم للمواطنة" وهو الخيار الوحيد لدولة ليست راسخة في القدم.

المادة (٣١) من معاهدة لوزان تنص على ان هؤلاء الذين بلغوا سن الرشد اي (١٨ سنة) والذين فقدوا جنسيتهم التركية وحصلوا على اخرى جديدة حسب البند رقم (٣٠) من معاهدة لوزان، لهم الحق في طلب الجنسية بعد سنتين من سريان بنود المعاهدة.

وتنص المادة (٢) من قانون الجنسية الاردني لعام ١٩٢٨ ان هؤلاء الذين اختاروا الجنسية التركية يعتبرون فاقدين لجنسيتهم الاردنية. ويظهر هنا تأثير مبدأ حق الضم، فيما

تنص المادة (٣٢) من معاهدة لوزان، والمادة (٣) من قانون الجنسية الاردني، على ان هؤلاء الذين بلغوا السن القانوني اي (١٨ سنة) ويعيشون في اراض كانت تابعة للدولة العثمانية وفقاً لهذه المعاهدة ولكن يختلف عرقهم عن العرق السائد، لهم الحق خلال عامين من سريان مفعول هذه المعاهدة في تغيير جنسيتهم الى جنسية الدولة التي يكون فيها عرقهم سائداً، وذلك في حال موافقة الدولة المعنية. وتنص المادة (٣) من القانون الاردني لعام ١٩٢٨، على ان هؤلاء الذين بلغوا السن القانوني ولكنهم يختلفون عن اغلبية السكان الاردنيين، لديهم امكانية تقديم طلب مكتوب للحصول على جنسية دولة اخرى، حيث الاغلبية التي ينتمون اليها، وذلك خلال عامين ابتداءً من ٦ آب ١٩٢٦ بشرط موافقة تلك الدولة، ووفق المادة الرابعة من هذا القانون يفقدون الجنسية الاردنية.

وباختصار فإن اعادة توزيع الخليط السكاني العثماني الى مجموعات عربية وجنسية تحقق بفضل هذه الفقرات، ولهذا فقد كان من الافضل ان تحل الجنسية الاقليمية محل النظام العثماني المستبد، ولكن الجدير ذكره ان هذه القرارات تخبر الناس بامكانية العودة الى منشأهم الاصلي حتى ولو انهم عاشوا في ديارهم منذ اجيال.

وتتضمن المادة (٣٣) من المعاهدة، والفقرة الرابعة من قانون الجنسية الاردني حقوق الملكية للعائدين الى مكان تواجد الاغلبية التي ينتمون اليها.

استمد القانون الاردني للجنسية لعام ١٩٢٨ احكامه من معاهدة لوزان، ومن ثم اضاف احكامه الخاصة به، فقد تضمنت المادة (٥) منح الجنسية لجميع العثمانيين الذين ولدوا في امارة شرق الاردن والذين بلغوا السن القانوني وطالبوا خطياً بالحصول عليها، وكانوا يقيمون قبل ٦ آب ١٩٢٦ في هذه المنطقة. وحتى في هذه النقطة، فان جمع مواد القانون الاردني تعتمد على المبدأ الاقليمي، وبالتحديد على المكان الذي ولد او أقام فيه الشخص في فترة معينة من فترات التغيير السياسي. وفي الفقرة (٦) وهي آخر فقرة من القانون، فقد تم الاستناد فيها الى مبدأ الاصل، فالمادة (٦) الفقرة الاولى، تضمنت منح الجنسية الاردنية لأي شخص طالما ان والده / والدته اردني الجنسية وقت الولادة بغض النظر عن مكان الولادة، وتضمنت الفقرة (الثانية) لاي شخص ولد في امارة شرق الاردني من اب عاش وبلغ سن الرشد في الامارة وكان عادة يعيش في الاردن وقت ولادته، الحصول على الجنسية. وفي فقرة المادة الاخيرة تم خلط المبدأين الاقليمي والاصلي، كما سنلاحظ في التعديلات اللاحقة لقانون الجنسية لعام ١٩٥٤، على الرغم من ان قانون الجنسية الاردني لم يتخل عن المبادئ الاقليمية للجنسية، فقد حظي مبدأ الاصل بمكانة مهمة في تعديلات ١٩٦٣ . وفي الوقت الذي تطورت فيه الدولة، اوجدت اردنيين يدعون الاصل استناداً الى هذا المبدأ.

توسع الدولة (١٩٤٨):

لقد غيرت حرب ١٩٤٨ في فلسطين المسار التاريخي الاردني تغييراً جذرياً، فبعد الحرب تضاعفت مساحة الاراضي الاردنية وكذلك تضاعف عدد السكان ثلاثة اضعاف ليصل مليون ونصف المليون نسمة. فقد كان عدد سكان الاردن اقل من نصف مليون نسمة، وكان من بين المليون فلسطيني نصف مليون لاجئ. كان الفلسطينيون يشعرون بمرارة لفقدانهم فلسطين وتهجيرهم من منازلهم خاصة انهم كانوا يتوقعون العودة الى ديارهم خلال اسابيع، وعلى العموم اعتبر الفلسطينيون انفسهم – سواء في الضفة الشرقية او الغربية – من الدولة الاردنية الى الابد.

على الرغم من ذلك، فقد كان اول اجراء اتخذته الحكومة الاردنية لمعالجة الوضع الراهن هو اصدار ملحق رقم (٥٦) لقانون الجنسية لعام ١٩٤٩، حيث ينص على ما يلي:

١– هذا القانون هو قانون مؤقت اضيف الى قانون الجنسية الاردني ويصبح ساري المفعول حال نشره في الجريدة الرسمية .

٢– يعتبر جميع حاملي الجنسية الفلسطينية سواء المقيمين بشكل دائم في شرق الاردن او غربه حاصلين على الجنسية الاردنية ويتمتعون بالحقوق والواجبات التي يتمتع بها الاردنيون.

٣– تشكيل لجنة وزارية لتنفيذ متطلبات هذا القانون الذي صدر في ١٣/١٢/١٩٤٩ .

ومن هنا نرى ان الحكومة واجهت هذا التحدي الخطير الذي فرضته الاحداث، فقد استقبل الاردن العدد الاكبر من اللاجئين الفلسطينيين، وعهدت اليه الاراضي الفلسطينية، فاستجاب الاردن لهذا التحدي وقام بدمج الضفة الغربية بالاردن وذلك لحماية فلسطين والفلسطينيين من الاعتداء الصهيوني. ان الحاق الضفة الغربية وسكانها بالاردن كان نعمة كبيرة للاردن ذي المصادر الشحيحة، وبذلك اتيحت للاردن فرصة ذهبية لخلق مواطنين اردنيين بشكل قانوني.

ومن الجدير بالذكر ان تعديل ملحق عام ١٩٤٩ يعتبر الى حد ما كعرض للجنسية الاردنية على الفلسطينيين، فحتى نيسان ١٩٥٠ وهو عام توحيد الضفتين اصبح جميع الفلسطينيين الموجودين في تلك الاراضي مواطنين اردنيين

وفقاً للقانون سواء رغبوا بذلك ام لم يرغبوا، واكثر من ذلك، فقد اعتمد منح الجنسية الاردنية على مبدأ حق الاقليم للمواطنة وهي الحالة الوحيدة التي تقوم فيها دولة بضم اراض اضافية اليها.

وعلى ضوء التوترات الحالية بين الاردنيين الاصل والاردنيين من اصل فلسطيني، وهذا جدير بالملاحظة، فان القانون ينص على منح المواطنين الجدد جميع الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الاردنيون، لان المساواة بين جميع السكان موجودة في جميع بنود قانون الجنسية.

لقد وضع ملحق القانون عام ١٩٤٩ كاجراء مؤقت على اعتبار ان التغيير المفاجئ الذي طرأ على الاردن، والذي اصبح يتطلب دستوراً جديداً بهدف وضع قانون جنسية جديد وذلك لرغبة الحكومة بدمج سكانها الجدد، فالمادة (٦) فقرة (١) من الدستور تنص على ان الاردنيين متساوون امام القانون فلا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات لاسباب عرقية او لغوية او دينية. ومن الجدير ملاحظته ان الدستور لا يحظر التمييز على اساس الاصل، فقد استبدل دستور عام ١٩٥٢ بدستور عام ١٩٦٤ الذي يحظر التمييز القائم على اساس الاصل او اللغة او الدين.

وهذا يؤكد بان الحكومة لم تخطط ابداً في اقرار صيغة التمييز على اساس الاصول، ولكن التمييز كان واضحاً وملموساً ابان احداث ايلول عام ١٩٧٠ .

قبل تلك الاحداث كانت الحكومة واثقة من فرصة دمج الاردنيين بغض النظر عن الاصل، حيث كان مقصدها هو تحقيق الوحدة العربية التي لا تقوم على التمييز بين الاصول.

لقد اكدت المادة (٣) فقرة (٣) على منح الجنسية الاردنية لحاملي الجنسية الفلسطينية ما عدا اليهود، وكذلك منحها للذين كانوا يعيشون بشكل دائم في المملكة الاردنية الهاشمية قبل ١٥/٥/١٩٤٨ او عند صدور هذا القانون، وقد عزز قانون ١٩٥٤ مواطنة الفلسطينيين في الاردن بخلق معادلة قانونية خاصة بالفلسطينيين المغتربين. وحسب تعريف القانون للنازح، فذلك يعني اي مواطن عربي ولد في المملكة الاردنية الهاشمية او في الاراضي المغتصبة والذي نزح او هجر هو واطفاله بغض النظر عن مكان ولادتهم، وقد تضمنت المادة من قانون الجنسية الاردني لعام ١٩٥٤ منح الجنسية خصوصاً لفئة النازحين، دون ان تحدد متطلبات اخرى غير ان يكون الشخص ضمن هذه الفئة ويتنازل عن اي جنسية اخرى. وتنص المادة (٥) على ان جلالة الملك والحكومة يضمنان منح الجنسية للنازح او المغترب، ولكن عليه تقديم اشعار خطي يقر فيه بالتخلي عن اي جنسية اخرى بحوزته، هذه التعديلات خليط من مبادئ المواطنة والاقليم وحق الضم.

قامت الحكومة بواسطة هذه التعديلات بدمج الفلسطينيين بالاردن، وهذا دليل واضح على نية خلق دولة اردنية موحدة خاصة وان الاردن كان الدولة العربية الوحيدة التي قدمت الجنسية للفلسطينيين اينما كانوا، وبهذا فقد خرق الاردن معظم التعليمات العربية في تعامله مع هذه القضية، وعلى وجه التحديد منع جامعة الدول العربية، الدول العربية منح الجنسية للفلسطينيين في تلك الدول. لانها تخوفت من ان يؤدي ذلك الى طمس الهوية الشرعية للفلسطينيين والذي يصب في مصلحة اسرائيل، وبينما وافق كثيرون على قرار جامعة الدول العربية، فقد اثبتت دعوة الاردن للفلسطينيين للحصول على الجنسية بانها لا تقاوم بالنسبة لهم حتى ان بعض القيادات المعادية التقليدية للقيادة الاردنية قدمت الى الاردن لقبول الجنسية، وقد شغل بعض هؤلاء مراكز عليا في الحكومة الاردنية، بالرغم من ان بعض الاردنيين من اصول فلسطينية هم مواطنون اردنيون منذ عقود، الا ان الجدال ما زال محتدماً حول طبيعة مواطنتهم وولائهم سواء كانت تضعف مطالبهم بفلسطين او العكس.

لقد شملت الجنسية الفلسطينيين المقيمين في المملكة الاردنية الهاشمية، حيث يعتمد منح الجنسية على مبدأ "حق الاقليم" وهذا يعني في حال تحققها، ان تنتقل من خلال الاصل الى ابناء النازحين، وقد تكررت اولوية المبدأ الاقليمي، كما تكرر التزام الاردن بالمحافظة على المواطنة لاكبر عدد من الفلسطينيين حسب نص القرار رقم ١٨ / ١٩٥٧، الذي يسوده الغموض، الا ان ديوان تفسير القوانين قال ان

ذلك يعني ان الفلسطينيين الذين عاشوا في الاردن منذ ١٥/٥/١٩٤٨ فانهم يعتبرون اردنيين بغض النظر عن اقامة آبائهم في الاراضي الفلسطينية. وقد اورد الديوان مطلبين لمنح الجنسية هما:

١– ان لا يكون يهودياً، ويحمل الجنسية الفلسطينية قبل ١٥/٥/١٩٤٨.

٢– ان يكون مقيماً اقامة دائمة في الاردن وقت صدور قانون الجنسية عام ١٩٥٤ ولهذا فمن الواضح ان هذا الشخص اردني.

واعتماداً على القانون فقد حاول الاردن دمج سكانه من الفلسطينيين بدرجات متفاوتة و في اماكن مختلفة. وحتى احداث ١٩٧٠، كان هناك جدال بين الطبقتين العليا والوسطى حول نجاح الحكومة في عمليات الدمج بدرجة معينة، وعلى اية حال تبقى قضية جنسية الفلسطينيين او الاردنيين من اصل فلسطيني قلب الجدال السياسي العنيف حول اثبات الهوية في الاردن اليوم.

فترة الخمسينات والستينات

عمدت الحكومة بعد نشر قانون الجنسية عام ١٩٥٤ الى تعديله خلال العقود اللاحقة استجابة للاحداث الداخلية، فكان تعديل عام ١٩٥٨ تمثيلاً لاستجابة الحكومة المباشرة للتحديات الداخلية وذلك باستخدام قانون الجنسية، واضافة فقرة للمادة (١٨) التي تنص على اعلان مجلس الوزراء عن سحب الجنسية الاردنية من اي شخص اردني وذلك بموافقة الملك اذا ما ارتكب الشخص او حاول ارتكاب اي فعل يعتبر تهديداً لامن الدولة وسلامتها، وقد اضيف هذا التعديل عقب محاولة الانقلاب الفاشلة عام ١٩٥٧ والتي انهت تجربة الديمقراطية الليبرالية في الاردن، ومنذرة بفترة طويلة من قمع الدولة، ومع ذلك فانه من الواضح ان الولاء للدولة وللملك هو شرط لمنح الجنسية الاردنية.

وعلى اية حال فان هذه المادة لم تطبق منذ الحاقها بقانون الجنسية. واكثر من ذلك فان هذا التعديل يتناقض مع القانون الدولي الذي لا يسمح للافراد ان يبقوا بدون جنسية. ولكن هذا التعديل يطبق فقط على الاجانب الذي صاروا مواطنين اردنيين، واما بالنسبة للمواطنين الاردنيين فبكل بساطة ستقوم المحكمة بمحاكمتهم وارسالهم الى السجن لنشاطاتهم القائمة على الخيانة العظمى، وعلى اية حال لا يوجد في القانون اي مادة تميز بين الاردنيين الاصليين وبين الاردنيين الذين حصلوا على الجنسية بواسطة ملحق الجنسية والنازحين او اللاجئين الذين حصلوا على الجنسية ليصبحوا مواطنين اردنيين سواء اكانوا عرباً او غيرهم ، وينص القانون في اماكن اخرى على انه في حال حصول الشخص على الجنسية الاردنية فانه يصبح اردنياً يتمتع بكامل حقوقه واجباته. وبما ان هذا التعديل لم يطبق ابداً، وبالتالي فالمساواة بين جميع الاردنيين لم تطبق على الرغم من ان البعض ينكر وجود هذا التعديل، ولكن الحقيقة ان هذا التعديل موجود في قانون الجنسية الاردني، وفي ذلك الوقت بالتحديد اعطى التعديل مصداقية للتأكيد على حقوق الاردنيين والفلسطينيين حيث ان دولة الاردن استخدمت قانون الجنسية كاستجابة للاحداث التاريخية وفي محاولة منها لتعزيز الدولة وتشكيل طبيعة المواطنين الذين ينتمون اليها.

صورة تظهر حركة الهجرة من فلسطين (منطقة طول كرم) عام ١٩٤٨

خلال عام ١٩٦٣ تم وضع عدد من التعديلات والملحقات على قانون الجنسية لعام ١٩٥٤ على الرغم من حدوث اضطرابات في البلاد بسبب دعوة مصر وسوريا والعراق للوحدة، ولم تعكس هذه التعديلات اي استجابة للاضطرابات الداخلية حيث اصبحت سارية المفعول في العام نفسه، فلم يسمح الوقت لهم للاستجابة الى هذه الاضطرابات فقد كانت هذه التعديلات على الارجح استجابة للتطورات الداخلية في الاردن. واكثر هذه التعدلات اهمية تلك التي تتوافق مع الهدف من دراستنا، وهو تعريف آخر لمن هو الاردني ؟ فقد تم اضافة الفقرات التالية للمادة (٣) عام ١٩٦٣ .

الاردني هو:

١– اي شخص ولد من والد يحمل الجنسية الاردنية .

٢– اي شخص ولد في المملكة الاردنية الهاشمية من والدين مجهولين، وبالتالي فان اللقيط يعتبر وكانه ولد في المملكة طالما ان العكس لم يثبت.

٣– اي شخص ولد في المملكة الاردنية الهاشمية من ام تحمل الجنسية الاردنية ومن والد مجهول الجنسية او الدولة او من والد غير شرعي.

ان الشرط الاول المذكور اعلاه مهم، لانه يؤكد على نحو حازم مبدأ "الضم" من "الاصل". في السابق تم ادراج هذا المبدأ ضمن الفقرة الاولى من المادة التالية التي تضمنت منح الجنسية الاردنية لجميع الذين ينطبق عليهم، ووفقاً لشروط قانون الجنسية لعام ١٩٢٨ فان احد الطرق للحصول على الجنسية الاردنية هي ان يكون الاب حاملاً الجنسية الاردنية عند الولادة، وعلى اية حال وحتى هذه النقطة فان المبدأ الاساسي للحصول على الجنسية الاردنية يعتمد على المبدأ الاصلي (حق الاقليم) منذ ان منحت الجنسية الاردنية لهؤلاء الذين يقيمون عادة في المنطقة التي اصبحت الاردن سواء في عام ١٩٢١ او التي اضيفت في عام ١٩٤٨ او الذين يحملون الجنسية الفسطينية، وقد ابقى تعديل عام ١٩٦٧ مبدأ حق الضم بين الحالتين اللاحقتين وهما عبارة عن خليط من الابوة ومكان الولادة.

ويعكس هذا التعديل التغيرات والتطورات التي طرأت على سكان الاردن، ولذا فإن قانوني عام ١٩٢٨ و ١٩٥٤ وتعديل عام ١٩٤٩ تحاول خلق صورة جديدة للمواطنين الاردنيين تختلف عن صورة المواطنين العثمانيين وعرب فلسطين، ففي السابق لم يكن هناك وجود للاردنيين، وتعكس هذه القوانين حقيقة التركيز على منح الجنسية وفقاً للولادة او الاقامة في اماكن محددة. وفي عام ١٩٦٣ كان هناك اعداد كبيرة من المواطنين الاردنيين الذين انجبوا اردنيين، بذلك تمكنت الحكومة من وضع قانون يمنح الجنسية الاردنية لحديثي الولادة من آباء اردنيين قانونياً وان الدولة المتأصلة فقط هي التي تتمتع بقومية سكانية متأصلة تستطيع وضع قانون يمنح الجنسية عن طريق الاصل.

التغيير الاخير الموضوع تحت المناقشة كان ناجماً عن اضافة اراضي الضفة الغربية الى الاراضي الاردنية وسكانها والذي استوجب صياغة ثانية وشاملة للبناء القانوني للدولة ولدستور جديد وملاحق قوانين، وقد ادى فقدان الضفة الغربية عام ١٩٦٧ الى تجميد التغيير القانوني، وبالرغم من الاحداث فلم يتم تعديل قانون الجنسية، وهذا بالتأكيد يعكس تعهد الاردن السياسي تجاه الضفة الغربية وجهوده لاستعادتها في ٢١ سنة لاحقة، وقد فك الاردن علاقاته القانونية رسمياً مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨، في حين بقي سكان الضفة الغربية مواطنين اردنيين. ومن جهتها، التزمت الحكومة الاردنية بمسؤوليات ادارية ومالية منها دفع الرواتب والمنح للخدمات السكانية وتقديم الدعم المادي للمؤسسات الحكومية. ولم تكن ترغب الحكومة الاردنية بالانفصال عن مواطنيها في غرب الاردن بشكل قانوني على الرغم من ان الاحتلال الاسرائيلي نجح في فصلهم.

فك الارتباط عام ١٩٨٨ لا يحمل ضمانات للجنسية بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وعلى العكس بالنسبة للاردنيين المقيمين في الضفة الشرقية. وعلى اية حال فان هذا يدرج خارج الفقرة التاريخية التي هي تحت المناقشة الآن حيث يجب تركها لوقت آخر.

النتيجة:

ان قوانين الجنسية هي عبارة عن هيكل مهم لتفحص تنظيم اي دولة بما فيها الدول غير الاوروبية، ويقدم تفحص قانون الجنسية الاردني شرفة تطل على عملية بناء الدولة في الاردن وكيفية استجابة الدولة لتحديات معينة، فمنذ الايام الاولى لخلق دولة وشعب من ساكني الخيام الى ارساء تدريجي لقواعد الدولة وذلك بالسماح للمواطنين ببناء انفسهم، فقد استجاب قانون الجنسية وشكل تاريخ الاردن خلال السنوات من ١٩٤٥ – ١٩٧٠ .

بالرغم من ان الحاجة الى المزيد من الابحاث قائمة فهذه الدراسة ما هي الا محاولة لتصنيف العلاقة القائمة بين بناء الدولة وبناء المواطن وما تحتويه من مضمون للاردن اليوم.

آراء وأفكار حول أهمية المواطنة والتربية المدنية

د. عبد الحكيم الشريجي*

مبدأ المواطنة (Citizenship)

عرفت جودث شكار (Judith Shkar) المواطنة بوصفها اعترافاً قانونياً محلياً وعالمياً بأن الشخص المولود هو عضو متجنس في الدولة . بشكل عام يظهر الحوار حول المواطنة باعتباره حواراً عن العضوية في الدولة، الامر الذي يطرح أسئلة معقدة يتداخل فيها الجدل على أصعدة مختلفة .

من التعاريف المهمة للمواطنة تعريف مارشال (Mar-shall) الذي يركز على حقوق الفرد على الدولة من مثل : الحق في حرية الرأي والعبادة، والحرية السياسية والحقوق الاجتماعية التي تعني الحرية الاقتصادية والأمن والطمأنينة والحق في العيش الكريم .

بشكل عام يرتكز الحوار حول مبدأ «الموطنة» على ثلاثة محاور :

١ـ مفهوم الحقوق وتحديدها .

٢ـ مفهوم العام والخاص مع التركيز على الاختلاف والتمييز .

٣ـ مفهوم الأقليمية مقابل العالمية، وبشكل موسع سيادة الدولة وحدودها الاقليمية .

انطلاقاً من ذلك سوف ينصب بحثنا على مفهوم المواطنة في اطار مفهوم الحقوق .

مفهوم الحقوق Concept of Rights :

يقوم مبدأ «المواطنة» في المفهوم الليبرالي على أن المواطنين متساوون في الحقوق، وأن العدالة مطبقة على الجميع، وأن كل فرد له الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية نفسها . وإذا أخذنا بمفهوم المواطنة كمركز أو نشاط، أي أنه امتلاك للحقوق، فإن النموذج الليبرالي والمشاركة في واجبات المواطنة يظهر كنموذج مجتمعي . أما إذا أخذنا مبدأ المواطنة كمركز فهنا تظهر بوصفها معادلة للحقوق، والتي قد تكون مدنية أوسياسية أواجتماعية كما قال مارشال . كذلك قد تكون المواطنة التزاماً من خلال النشاطات التي تمارس في المجتمع المحلي، وقد تكون اجتماعية أو سياسية أو نظرية كنموذج للنظرة الكلاسيكية باعتبار هذه الحقوق هي عبارة عن عقد اجتماعي، وأن كل فرد له الحقوق نفسها مهما كان مركزه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وبغض النظر عن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأثرها في ممارسة حق المواطنة .

ومن الملاحظ أن هناك مشكلة في تبني أي من النماذج المطروحة، فإذا ما عرفنا المواطنة بشكل ضيق، أي الحقوق الرسمية فقط، فهذا يجعلنا نتجاهل مفهوم الهوية، ونتجاهل المجتمع المدني ويضعنا فقط تحت لواء مؤسسة الدولة . لكن إذا نظرنا إلى المواطنة بالمفهوم الواسع أي التركيز على الالتزام الاجتماعي،–فإن البعض سوف يشعر بأنه مواطن من الدرجة الثانية له الحق الرسمي في السكن، ولكن لا يملك المعايير الأخرى . هنا نجد أن المواطنة تتحول إلى حوار أخلاقي بين الناس، يتطور إلى وضع اجتماعي أكثر من كونه سياسياً .

في الوطن العربي لابد من التفريق بين ثلاثة أشكال من أنظمة الحكم تعاطت مع الحقوق السياسية للمواطنين :

١ـ أنظمة أعطت حق الانتخاب والترشيح للمرأة والرجل مثل : لبنان وسوريا والعراق وليبيا والأردن ومصر واليمن وتونس والجزائر والسودان والمغرب وقطر والبحرين وعُمان .

٢ـ أنظمة سياسية أعطت الحقوق السياسية للرجال فقط مثل الكويت، وهي في طور الانتقال للنمط الأول .

٣ـ أنظمة سياسية لا توجد فيها حقوق سياسية مثل : السعودية والإمارات العربية المتحدة والصومال .

ويلاحظ أن غالبية الدول العربية أعطت المرأة حقوقها السياسية، في حين أن دولاً أخرى لا زال يكافح فيها كل من المرأة والرجل من أجل تكريس هذه الحقوق، ولكن في الدول العربية التي مارست فيها المرأة حقوقها لا زالت نسبة المشاركة السياسية للمرأة ضعيفة . يشير وليم سليمان قلادة في كتابه «مبدأ المواطنة»، إلى ضرورة وجود أساسين من أسس المواطنة هما : المشاركة في الحكم من جانب، والمساواة بين جميع المواطنين من جانب أخر . ويؤكد قلادة على قناعته بأهمية مبدأ المواطنة وبإمكانية تطبيقه في كثير من الدول العربية، ويدلل على ذلك برسوخ هذا المبدأ من خلال كتابات رجال الفقه والقانون والدين، كما يقول إن الحقوق الدستورية لها طبيعة دينية وتعددية ظهرت في «صحيفة المدينة» التي وضعها الرسول صلى الله عليه وسلم وجعلت من الجماعة المختلفة في الدين أمة واحدة . أما عبد الكريم غلاب فيعلق على مبدأ «المواطنة» بأن المواطنين يحملون دلالات أقوى من دلالات الشعب، فالمواطن هو الذي يصنع القانون الذي يضبط مسيرة الوطن في طريقه إلى المكان الرفيع، والقانون أسمى تعبير عن إرادة المواطنين، فالمواطن هو الذي يصنع أو يختار نظام الحكم . ويرى غلاب أن اختيار نظام الحكم يعتبر المظهر الأول للمواطنة، ويخلص إلى أن المواطنة لا تستقيم في مجتمع مختل التوازن حيث يفقد كل أفراد المجتمع من مختلف الشرائح مواطنتهم تعبيراً عن كونهم في الحقيقة لا ينتمون إلى وطن واحد ولا يواطن أحدهم الآخر، تجمعهم الأرض ولا يجمعهم ما تتيحه الأرض للإنسان .

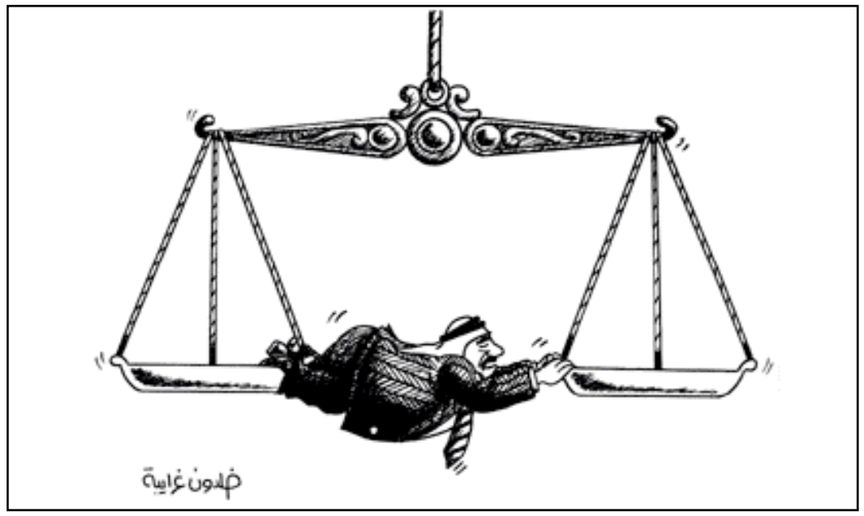

نستنتج من ذلك أن مبدأ المواطنة هو التزام سياسي يتجلى من خلال التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي يتم بمقتضاه اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة، دون تمييز ديني أو عرقي أو جنسي وتجسيد هذا التوافق في الدساتير .

التربية المدنية Civil Education :

هي أحد المفاهيم التي دخلت حديثاً ميدان التربية والتعليم، وما زال الاهتمام بها يتنامى باطراد، ولقد برز هذا الاهتمام بشكل كبير عقب اجتماع ممثلي (٢٥) دولة في بلغراد في حزيران عام ١٩٩٥ في اطار مؤتمر دولي لمناقشة التربية المدنية كأولوية دولية .

تدارس المجتمعون في هذا المؤتمر قضايا التربية المدنية وسبل تضمينها في المناهج الدراسية، منطلقين من الشعور المتزايد بأن موجه التغيير نحو الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي التي اجتاحت العالم منذ بداية التسعينات، قد بدأت في التباطؤ بل وفي الانحسار نتيجة تنامي تيارات التطرف الديني والعرقي وانتهاكات حقوق الانسان ومناهضة سياسات الحكومات والفساد والجريمة والعنف والجهل والسلبية وانعدام المسؤولية .

لقد أقر مؤتمر بلغراد ١٩٩٥، أن التربية المدنية يمكن أن تلعب دوراً حيوياً في تزويد الأجيال الناشئة بالمعارف والمهارات الأساسية والقيم الديمقراطية النبيلة التي من شأنها المحافظة على الديمقراطية في المجتمع وتكفل حقوق الإنسان فيه، الأمر الذي يؤدي إلى استتباب الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والعالمي، كما يؤثر إيجابياً في التنمية الاقتصادية، حيث أن الفساد والعنف يؤديان بالضرورة إلى إخفاق الاستثمارات والضمانات المقدمة من مؤسسة القطاع الخاص والحكومات ومؤسسات التمويل الدولية .

إن التربية المدنية مفهوم يدعو إلى إرساء ونشر ثقافة حديثه تدعم قيم الديمقراطية والتسامح الفكري وتنبذ الأحادية والتعصب والعنف وحل النزاعات بالقوة . إن هذا المفهوم للتربية المدنية يجعلها من أكثر المفاهيم التي يتوجب تدعيمها وطنياً ودولياً في قرن بدأت تتشكل فيه وضعية جديدة تزخر بالدعوة للديمقراطية وإعلاء القضايا الانسانية وإلى تنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب، وذلك من أجل تعزيز فرص التضامن والتعاون بين الدول حتى يتسنى حل المشكلات العالمية التي تتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية من مثل : التنمية والبيئة والسكان والنزاعات الأهلية والمجاعات والجفاف .

أيضاً لايمكن الفصل بين قضايا التربية المدنية وقضايا حقوق الإنسان والأمن الإنساني، إذا ما انطلقنا من أن الإنسان

(*) أستاذ علم الاجتماع، جامعة صنعاء .

كائن اجتماعي محتاج بالضرورة إلى أن يعيش مع غيره من البشر في مجتمع متمدن على أسس حضارية، كما تنص الفقرة (٢) من المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «إن التربية يجب أن تهدف إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية وإلى زيادة دور الأمم المتحدة لحفظ السلام». إن تحقيق هذه النصوص القانونية على صعيد الواقع لا يزال بعيداً، حيث لا تزال الأوضاع الفعلية للدول والجماعات بعيدة عن المثل العليا المعلنة في نصوص إعلان حقوق الإنسان وإن كانت الهوة في بلدان العالم الثالث أكثر اتساعاً منها في البلدان الصناعية، وذلك لأسباب منها، ارتفاع نسبة الأمية في صفوف السكان واستمرار البنى والعلاقات التقليدية داخل الأسرة أو المجتمع، إلى جانب الوضع المتدني للمرأة ولمكانتها الاجتماعية وعدم تأمين مساواتها الكاملة مع الرجل في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن المعضلات الرئيسية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة ارتفاع معدلات العنف والعنف المضاد، الأمر الذي يزيد من قناعة الكثير من المراقبين السياسيين بأن البشرية ستواجه سلسلة من الأزمات الناجمة عن الاتساع المتزايد في فجوة الفقر بين البلدان وداخل البلد الواحد، وتنامي القوة العسكرية لبعض الدول والرفض لحقوق الإنسان والحريات المدنية وخرق القانون والنظام والتسابق المحموم لامتلاك أسلحة التدمير لكل ما هو حي.

إننا مرتبطون بشبكة من التفاعل العالمي لا يمكن الفكاك منها، ونؤثر ونتأثر بصورة مستمرة بخيارات يقررها الآخرون، سواء كان ذلك محلياً أو في مناطق تبعد عنا كثيراً. لذا فإننا نصطدم في حياتنا اليومية، وكذلك وعي أطفالنا في المدارس، بالقضايا أنفة الذكر، الامر الذي يعني عدم امكانية إهمال تلك القضايا لأنها جزء جوهري من نسيج الوجود البشري. إن مستقبل الوجود والأمن الإنساني يعتمد حقاً على فهم طبيعة مثل هذه القضايا وعلى العمل فعلياً لمعالجتها بصورة سليمة ومبدعة.

من المداخل الرئيسية لمعالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية سالفة الذكر، الاستناد إلى المدرسة كملاذ رئيسي لتحديث الواقع الاجتماعي والثقافي، ولكي تنجح المدرسة في تحقيق مفاهيم التربية المدنية وحقوق الإنسان، فإنه ينبغي لها أن تتبنى استراتيجيات وخطط عمل تستهدف إحداث التغييرات اللازمة في عقول الأفراد وفي تصرفاتهم وفي اتجاهاتهم وميولهم، وتزويدهم بالمعارف حول قضايا التربية المدنية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني، بما يتفق ومستوى نضجهم ومرحلتهم الدراسية، وقبل كل شيء مع ما يتفق مع ثوابت وقيم المجتمع.

وغني عن القول هنا، إن تعلم قضايا التربية المدنية ينبغي أن تجري ضمن ضوابط أنشطة الفصل المدرسية، وأن يتم التعليم بالتعاون بين المعلمين والمتعلمين مما يستدعي ان تكون مواقف المعلمين واتجاهاتهم واستعدادات المتعلمين للتعلم الذاتي تمثل عوامل رئيسية في عملية التعليم والتعلم.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى ما ورد في وثيقة المستقبل، التي أعدها لفيف من التربويين العرب برعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والتي أكدت على أهمية قيام المعلم العربي بتفهم التلاميذ والتفاعل معهم وإتاحة الفرص لهم للمناقشة والحوار وإقامة علاقات ديمقراطية معهم والتحرر من الصورة التقليدية للمعلم.

ويمكن للمعلم خلق جو اجتماعي داخل المدرسة والصف الدراسي يتصف بأحد الصفتين الآتيتين اللتين لهما تأثيرهما القوي من وجهة نظر التربية المدنية:

- إما جو منفتح وديمقراطي القيادة تسوده روح التسامح والألفة.
- وإما جو متسم بطابع التسلط، يحظى فيه التلاميذ بقدر ضئيل من الحرية في التعبير والمشاركة والحوار فيطبع العلاقات القائمة بالتسلط والاجبار من جانب المعلم والخوف والاذعان من جانب التلاميذ.

لقد أثبتت الدراسات التربوية أن النجاح والتفوق الدراسي كان دوماً من نصيب التلاميذ الذين تتم تربيتهم وتدريسهم في وسط اجتماعي تسوده العلاقات الديمقراطية، لأن الإبداع والابتكار مرهون بدرجة الحرية المتاحة للمتعلمين خلال تعاملهم مع التلاميذ والأقران.

أما الوسط الاجتماعي والصفي الذي يسوده النمط الدكتاتوري أو التسلطي الذي يمارس فيه المعلمون سلوكاً غير ديمقراطي في حجرة الدراسة، ويشيعون جواً من الصمت المصطنع ويستخدمون أسلوب الإسكات لوقف أي نقاش لا يتفق مع آرائهم وتصوراتهم، أو التلويح بالخصم من الدرجات في الاختبارات والامتحانات، هذا المناخ الدراسي القاتم يولد عوائق مختلفة أمام تعلم التلاميذ ومن أهم هذه العوائق:

- تقليل الفرص التي يمكن أن يبدع فيها التلاميذ أثناء التعلم كما تقلل فرص النمو المتوازن لشخصياتهم وإعادة إنتاج التسلط وإضعاف النظام التعليمي.
- الاسهام في مفاقمة مشكلة تسرب التلاميذ وهروبهم من الدراسة ورفد ظاهرة الأمية بمنابع جديدة.

إن المناخ الصفي والمدرسي الذي يفتقر إلى الحرية ويسوده الكبت والتسلط مناخ يرفضه مفهوم التربية المدنية الذي يسعى في جوهره إلى إعداد المواطنين للمشاركة الفعالة في المجتمع الديمقراطي.

الطالب أو التلميذ الذي لا يجرؤ على الكلام والمشاركة في أنشطة التعلم في الصف وفي وسط مجموعة الصف، والذي لا يتعود على الحوار حسب أصوله الديمقراطية ولا التفاعل مع آراء الآخرين، لا يمكن أن يتوقع عند خروجه لممارسة الحياة الاجتماعية الواقعية أن يكون مواطناً قادراً على المشاركة الإيجابية في بناء المجتمع، أو أن يكون مزوداً باتجاهات عاطفية إيجابية تجاه النظام السياسي القائم وعاملاً نشطاً لتنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية التي تحتاجها بيئته المحلية.

إذاً من خلال التربية المدنية يمكن توفير أجواء صفية إيجابية عن طريق تشجيع التلاميذ على المشاركة الفاعلة في العملية التدريسية، وعلى الاشتراك الواعي في العمل التطوعي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني، وعلى تطبيق المبادئ الديمقراطية في نشاطهم الصفي واللاصفي وفي إدارة شؤونهم داخل المدرسة بأساليب بعيدة عن الانفراد بالسلطة والتعصب وتحترم مشاعر الآخرين.

وتسعى التربية المدنية إلى تنمية روح التسامح واحترام الآخر، ليس فقط على مستوى الصف والمدرسة والمجتمع المحلي، وإنما على مستوى شعوب العالم العربية منها والإسلامية وغير الإسلامية، وتنمية نوازع المودة والصداقة تجاه الناس جميعاً مهما اختلفت أجناسهم وديانتهم وثقافتهم ومستوياتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

متطلبات طرائقية عامة لتنفيذ برنامج التربية المدنية في مدارس التعليم العام.

تحديد الأهداف :

ينبغي تصميم أهداف للتربية المدنية بحيث توضح اتجاهات التربية المدنية وتوضح المعارف والمواقف والمهارات المطلوبة من أجل:

- استكشاف مفاهيم وقضايا التربية المدنية كحالة وجودية أو كعملية نشطة.
- التحقيق في معوقات إيجاد حياة مدنية، وأسباب عدم توفر مقومات المجتمع المدني على مستوى الأفراد والمؤسسات والمجتمعات.
- حل الصراعات بالطرق التي تقود إلى عنف أقل في حياة الأفراد والجماعات وإلى إيجاد عالم أكثر عدالة.
- استكشاف سلسلة بدائل للمستقبل وعلى وجه الخصوص استكشاف طرق لبناء مجتمع دولي أكثر عدالة واستقرار.
- امتلاك الرغبة للأشتراك في الانشطة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها.
- الشعور بالمسؤولية المدنية وحقوق المواطنة والفهم الايجابي الواقعي للنظام السياسي القائم.
- الرغبة في العمل التعاوني والعمل في مجموعات أو مؤسسات تعاونية أو امتلاك مهارات التواصل الايجابي مع الآخرين.
- الادراك لضرورة المشاركة في القرارات السياسية التي تؤثر في مجرى حياه التلميذ في البيئة المحلية.
- إدراك أهمية التعاون الدولي بين المجتمعات المختلفة والنشاطات السياسية الدولية العربية والإسلامية والعالمية للتغلب على التحديات التي تواجهها الحضارة الإنسانية.

مضامين التربية المدنية :

فيما يلي بعض الخطوط العريضة التي يمكن من خلالها معالجة المفاهيم والقضايا المتصلة بالتربية المدنية، والتي يمكن أن ترد بشكل مكثف في مواد دراسية منفصلة أو في مختلف التخصصات والعلوم الاجتماعية والطبيعية، حيث يقوم المعلمون وبالاستعانة بالوثائق الخاصة بالتربية المدنية (كالكتاب المرجعي في التربية المدنية ودليل المعلم في التربية المدنية)، أو بإدخال مفاهيم وقضايا التربية المدنية على مستوى جميع المواد الدراسية لكل صف من صفوف التعليم العام.

من هذه المفاهيم والقضايا المتصلة بالتربية المدنية ما يلي:

١–القضايا المتصلة بمفهوم التربية المدنية ما يلي:

التربية المدنية، المجتمع المدني، مكونات المجتمع المدني، أهمية المجتمع المدني، أهداف المجتمع المدني، الأسرة الدولية، الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، الثقافة المدنية، الوطنية الصالحة، النقابات، الاحزاب، الجمعيات التعاونية، الهيئة المهنية، تنمية المجتمع المدني، التمييز ضد المرأة، قضايا النوع الاجتماعي، دستور، قانون، تشريعات... الخ.

٢–مفاهيم وقضايا متصلة بنبذ العنف والسلام: صراع، سلام، حرب، عنصرية، تعاون، عدالة، عنف، إرهاب.

٣– قضايا متصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحوار مع الآخر: ديمقراطية، انتخابات، ، برلمان، رأي آخر، تبادل السلطة السلمي، التعايش بين الاقليات والاغلبيات في مجتمع متعدد الثقافات، القواسم المشتركة والاختلافات بين الثقافات والإثراء المتبادل بين ثقافات العالم، خصائص الثقافة المحلية في الوطن الواحد، عناصر الاتفاق والاختلاف بين الثقافات الفرعية داخل الوطن الواحد، الجهود العالمية للتحكم في الصراعات الدينية والاثنية والسياسية.

الجديد في صحيفة « الغد »

سامر خير أحمد*

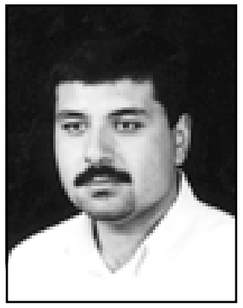

لصدور صحيفة يومية جديدة في بلادنا – عادة – فرحة خاصة بين الاعلاميين والمهتمين، غير أن الفرصة قد لا تكتمل، ما لم تقدم اليومية الجديدة صحافة مختلفة عما هو سائد بين شقيقاتها الكبريات. فهل أتمت « الغد » فرحتنا وغطت ناقصاً في صحافتنا ام هي في طريقها لتكون « مجرد رقم » في سوق الصحافة الأردنية غير الواسع على اية حال؟

أولاً: من حيث الشكل

لعل ما يلفت نظر قارئ « الغد » هو لون أوراقها المائل للبياض، ذلك أننا اعتدنا على ان تكون اوراق الصحف أغمق نوعاً ما. ثم هناك كبر حجم الصور المنشورة على صفحاتها. وهذه ليست ميزة ايجابية بالضرورة، فالقارئ الأردني قد يعتبر ذلك محاولة لسد النقص في المواد الصحفية، وان كانت الصحيفة لا تعاني ذلك واقعاً.

« الغد » لم تستطع ان تتجاوز ما ألفته الصحافة الأردنية منذ نحو ١٣ عاماً وهو الصدور في أكثر من جزء واحد، فقد كانت صحيفة الرأي هي من ابتدع ذلك في الأردن في مطلع التسعينات حين وزعت موادها على جزئين، فثلاثة، وتصل الآن في بعض ايام الاسبوع الى أربعة، وقد تبعتها الدستور في ذلك لأسباب تجارية على ما يبدو تتعلق بالتوزيع، فالقارئ صار يتعامل مع الرأي باعتبارها جريدتين او ثلاثاً لا واحدة ما فتح – وقتها – باباً جديداً للمنافسة. « العرب اليوم » بدورها التزمت بهذا التقليد حين صدورها عام ١٩٩٧، فأصدرت: الجزء الرئيسي الأول ويحمل اسم الصحيفة، أما الجزء الثاني فكان اسمه « الأردن اليوم »، والثالث كان اسمه « الاقتصاد اليوم ».

ما ابتكرته « الغد » في هذا المجال تمثل في اطلاق اسماء مختلفة على اجزائها، فالثاني منها والمتخصص بالرياضة اسمه « التحدي »، اما الثالث والمعني بالمنوعات والثقافة والتسلية فاسمه « حياتنا ». كما تصدر الغد ملاحق دورية متخصصة في عدد من أيام الأسبوع مثل ملاحق: سيارات، تكنولوجيا، شرفات (وهو ملحق ثقافي متخصص).

ما يلفت الانتباه في عناوين الصحيفة ان اسمها « الغد » لا يوضع في وسط الجزء العلوي من الصفحة الأولى كما هو الحال في الصحف الأردنية الأخرى، وانما هو مائل الى الجهة اليمنى، ما يترك مساحة لاعلان واحد فقط في اليسار لا لإعلانين، وان كانت مساحة هذا الاعلان اكبر مما هو في الصحف الاخرى.

يلاحظ على الجزء الثالث من الجريدة، والمسمى « حياتنا » اعتناؤه بتفاصل الحياة الأردنية واتجاهه لدعم المؤسسات الوطنية والتركيز عليها، خاصة الثقافية والاعلامية، فهو – مثلاً – في صفحة برامج التلفزيونات يخصص زاوية لبرامج التلفزيون الأردني، ويلفت الانتباه لها بوضع صورة كبيرة لممثل او نجم تلفزيوني معروف. كما ان الصفحة الاولى من هذا الجزء عادة ما تخصص لمادة اردنية مثل لقاء مع فنان اردني او الحديث عن مؤسسة ثقافية اردنية.

الجزء الرياضي ينحو المنحى نفسه بدعمه المنتخبات الوطنية وتركيزه على نجومها، خاصة منتخب كرة القدم الذي لاقى خلال مشاركته في تصفيات كأس العالم ، والتي خرج من دورها الأول، تغطية كبيرة، كما لقي موضوع خروجه اهتماماً كبيراً على صفحات الجريدة. ونفترض ان الأمر نفسه سينطبق على منتخباتنا في الالعاب الاخرى في حال وجود مشاركات هامة شبيهة. وتصدر الصحيفة في عدد معقول من الصفحات قياساً الى الصحف الاخرى، حيث يتراوح عدد صفحاتها عادة حول ٥٦ صفحة.

ثانياً: من حيث المضمون

أهم جديد في مضمون « الغد » هو حصرها أخباراً من طراز « استقبل وودع وفاتح ورعى » في عمود محدود المساحة اسمه « دولة »؛ أي أخبار المسؤولين، وهي أخبار تفرد لها الصحف الأخرى مساحات أوسع ولا تبخل عليها بالصور، ما يجعلها تشغل القطاع الأوسع من الأخبار المحلية على حساب التحقيقات والأخبار الميدانية.

على صفحتها الثالثة، تخصص « الغد » زاوية بعنوان « مرايا » تعلق فيها على تصريح مختار لمسؤول حكومي بارز، تطرح فيه تساؤلاً عن صدقية التصريح او امكانية تحويله الى واقع، وهي فكرة جديدة الى حد ما، وغير مطروحة في الصحافة اليومية الأخرى التي تقصر الانتقادات على مقالات الرأي بحيث لا يبدو النقد معبراً عن وجهة نظر الصحيفة.

عن مقالات الكتاب التي يطرحون فيها آراءهم الشخصية ومواقفهم وأفكارهم، فإن « الغد » تخصص صفحتين يومياً، وتحاول ان تجعل المقالات المنشورة على الصفحة اليسرى اكبر حجماً من تلك التي على اليمنى. ولعل اول ما يلفت الانتباه في الأسماء التي تكتب في الغد أن أكثرها رحل اليها من « الرأي » مثل: ياسر أبو هلالة، ضرار بني ياسين، منير شفيق، ابراهيم غرايبة، د. مهند مبيضين، د. عبد الرحيم ملحس، جمال الطاهات، د. حسن البراري، وآخرين. ويمكن القول إن كثيراً من كتاب « الغد » ينطبق عليهم وصف « الاسلاميين الليبراليين »، وأكثرهم افراد استقالوا من الاخوان المسلمين لخلافات حول ما يمكن تسميته « التقليدية والجمود لدى الأخوان »، ومنهم: سميح المعايطة، محمد ابو رمان، ابراهيم غرايبة، ياسر أبو هلالة. الا أن الصحيفة تسعى فيما يبدو لايجاد توازن في توجهات الكتاب، خاصة ان هؤلاء الأربعة هم موظفون متفرغون في الصحيفة لا كتاباً متعاونين معها، ولهذا تفتح المجال لكتاب ذوي توجهات يسارية وليبرالية.

الكاريكاتير في « الغد » مميز جداً، أولاً لأن الصحيفة استقطبت رسام الكاريكاتير الأكثر تميزاً في الأردن « عماد حجاج » الذي يرسم يومياً على الصفحة الأخيرة، وثانياً لانها تبرز رسامين جيدين أيضاً يرسمون في الصفحات الداخلية وفي صفحات المقالات، منهم احمد عبد العزيز ومحمود حلبي.

تتضمن الصحيفة أيضاً صفحتين لموضوع غير مسبوق في الصحف الأردنية هو الفكر الاسلامي « التجديدي »، لا الفقهي فقط الذي تهتم به الصحف عادة في ما يسمى « الصفحات الدينية »، وتصدر الصفحتان في عددي الجمعة (حيث تسمى الاسلام والعصر) والسبت (حيث تسمى دين وحضارة)، ويكتب فيهما كتاب متخصصون. غير أن هذه الصفحات توقفت خلال شهر رمضان المبارك حين تحول الجزء الثالث الى اسم « حياتنا في رمضان » وخصصت فيه صفحتان يوميتان لهما طابع فقهي يتناول موضوعات الصوم، فيما تراجع الجانب الدعوي الفكري.

في « الغد » أيضاً صفحة اسبوعية تقدم ملخصات لكتب صدرت حديثاً، وهي ملخصات موسعة وثرية تتجاوز مجرد التعريف بالكتاب، وتقوم على النقد، وتتناول كتب عربية وغير عربية، ويبدو ان الصحيفة تهتم بالكتب التي تتناول القضايا العالمية التي لها تأثير على العرب، ومعظمها لكتاب أجانب، وأمريكيين تحديداً.

وكعادة الصحف الأردنية، تهتم « الغد » بالمناسبات، وهو ما تبدى مثلاً في شهر رمضان وفي عيد الفطر، حيث تنشر موضوعات على علاقة بالمناسبة.

ما يمكن قوله عن مضمون صحيفة الغد بشكل عام، انها وبعد ان بدت في اعدادها الأولى تسعى الى جس النبض وعدم الاصطدام بأحد، خاصة الجهات الحكومية، ما اعطى المواد المنشورة طابعاً محايداً، فانها اتجهت فيما بعد الى التزام الموضوعية بشكل اكبر حتى وان كان نص الخبر غير مرض للبعض في صيغته، كما أن ذلك بدا واضحاً في العناوين التي تختارها الصحيفة لأخبارها، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من مقارنة عناوين الغد بعناوين الصحف الأخرى حول الأخبار نفسها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وفي قضية دخول اسراب من الجراد الاحمر الى مناطق الجنوب، قالت الغد إن الجراد وصل، فيما قالت صحف اخرى إن الجراد تمت مكافحته!

ولعل من المفيد التنويه الى نوع وحجم الموضوعات التي تتناولها صفحات الغد، حيث يتوزع الجزء الرئيسي كما يلي:

– الصفحة الأولى
– الغد الأردني (المحليات): نحو ٦ صفحات.
– سوق ومال (الاقتصاد): نحو ٤ صفحات.
– بلا حدود (الأخبار العالمية): نحو ٤ صفحات.
– وفيات: صفحتان عادة.
– أفكار ومواقف (المقالات) صفحتان عادة.
– كون (مقالات مترجمة): صفحتان عادة.
– الصفحة الأخيرة.

هذا اضافة الى جزئي « التحدي » و« حياتنا »، وصفحات الاعلانات .

أخيراً، فإن هذه المراجعة تبدو ميالة للاحتفال والابتهاج والتشجيع، وهي تود القول إن « الغد » قدمت حتى الآن جديداً في الصحافة الأردنية، غير ان الحكم الأخير يظل معلقاً بانتظار ان تأخذ الصحيفة فرصتها كاملة. ونحن

(*) كاتب صحفي وباحث.

الانتخابات المحلية خطوة هامة على طريق الاصلاح الفلسطيني

د. طالب عوض*

صدر بتاريخ ٢١ حزيران ٢٠٠٤ المرسوم الرئاسي بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات المحلية من ١٧ عضواً برئاسة وزير الحكم المحلي السيد جمال الشوبكي، والبدء في الاستعداد لاجراء الانتخابات البلدية والقروية بالتدرج على ان تبدأ خلال شهر ايلول ٢٠٠٤ وان تنتهي خلال عام في كافة المواقع المختلفة، الأمر الذي اعتبرته الدول الثماني (G8) في اجتماعها الاخير خطوة ايجابية نحو الانتخابات المحلية ووعدت بتقديم المساعدة لإجرائها .

وقد غلب على اعضاء اللهجنة لون واحد، ولهذا كانت هناك مطالبة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية الاخرى بضرورة مشاركة ممثلين اخرين من الاحزاب السياسية والفصائل، أو تشكيلها من المستقلين على غرار اللجنة المركزية للانتخابات. كذلك تمت الدعوة الى مشاركة المرأة في اللجان المشرفة على الانتخابات في البلديات والهيئات المحلية بنسبة لا تقل عن ٣٠٪، واختيار اعضاء اللجان من الشخصيات المحلية المشهود لها بالنزاهة والحياد .

ناقش المجلس التشريعي في اجتماعه المنعقد يوم ٢٠٠٤/٦/٢٢، التعديلات المقدمة من وزارة الحكم المحلي ومجلس الوزراء على قانون انتخابات المجالس المحلية رقم (٥) لسنة ١٩٩٦، وكان من اهم التعديلات المقترحة، ان يتم انتخاب رئيس البلدية (الهيئة) من قبل أعضاء المجلس المنتخبين وليس من قبل المواطنين مباشرة، وتبني تخصيص ٢٠٪ من مقاعد المجلس على الاقل للمرأة .

وقامت اللجنة الاهلية لمراقبة الانتخابات باجراء التعديلات اللازمة على نظامها الاساسي من اجل العمل على المشاركة في الرقابة على الانتخابات المحلية والعامة. ويجب التاكيد هنا على ضرورة الترابط الوثيق بين اجراء الانتخابات المحلية واجراء الانتخابات العامة، حيث ناقش المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته يوم ٢٠٠٤/٦/١٠، المبادىء الاساسية لقانون الانتخابات، وتم تشكيل لجنة من ٢٤ عضواً برئاسة السيد روحي فتوح رئيس المجلس التشريعي، على ان تنتهي اللجنة من إعداد مشروع القانون للقراءة الاولى والثانية خلال شهر. وقد تركز النقاش على تبني «النظام المختلط» الذي يجمع بين التصويت الفردي (الاغلبي) ونظام التمثيل النسبي، ورفع عدد المقاعد الى ١٢٠ مقعداً او ١٣٢ كما جاء في توصية اللجنة القانونية.

د. طالب عرض

كانت القوى السياسية قد رحبت باجراء الانتخابات المحلية، اذ رأى حزب الشعب الفلسطيني في اجراء انتخابات السلطات المحلية خطوة ضرورية على طريق تعزيز الديمقراطية والاصلاح الحقيقي، وتعبيراً عن الرغبة الواسعة لدى جماهير الشعب الفلسطيني وقواه السياسية والمجتمعية، من اجل ضمان حقوقها في اختيار ممثليها الى السلطات المحلية. وكذلك رحب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» وجبهة النضال الفلسطيني والتجمع الديمقراطي الفلسطيني والعديد من قوى وفصائل م. ت. ف، باجراء الانتخابات المحلية. بالاضافة إلى اعلان حماس وكافة القوى الفلسطينية التي قاطعت انتخابات عام ١٩٩٦ استعدادهم للمشاركة الفاعلة في الانتخابات البلدية .

المرأة والانتخابات :

وعلى صعيد البلديات (الحكم المحلي)، نجد انه على الرغم من سياسة التعيينات في المجالس البلدية التي اعتمدتها وزارة الحكم المحلي منذ عام ١٩٩٤، إلا أن غياب النساء عن المجالس المحلية كان الأكثر وضوحاً، حيث لم تتجاوز نسبتهن ١,٦٪ فقط، هذا الى جانب غياب كامل عن عضوية المجالس المحلية في قطاع غزة.

وبعد صدور القرار باجراء الانتخابات المحلية، تداعت المنظمات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان، لمناقشة اهمية تطوير مشاركة المرأة والشباب في عملية التنمية وتوفير فرص وصولهم الى مواقع صنع القرار. وبشكل عام تم الاتفاق على المطالب التالية لتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية :-

اولاً: تخصيص نسبة ٣٠٪ كحد ادنى من عضوية المجالس المحلية للنساء .

ثانياً: ضمان حق المرأة في موقع نائب الرئيس في حال كون الرئيس رجل والعكس صحيح.

ثالثاً: توحيد سن الترشيح لرئاسة وعضوية المجالس المحلية بـ ٢٥ سنة، لإتاحة الفرصة امام الكفاءات الشابة .

رابعاً: توحيد رسوم الترشيح وتخفيضها الى ١٠٠ دينار فقط لتشجيع الكفاءات من النساء والشباب.

وخلال الاعوام الثلاثة الاخيرة، طالبت أغلبية المواطنين بضرورة إجراء الانتخابات البلدية، إذ أيد إجراؤها اكثر من ٧٠٪ من المواطنين، في حين أعرب ٧٢٪ من المستطلعين عن استعدادهم للمشاركة في الانتخابات البلدية والقروية (برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، استطلاع الرأي رقم ١٥ بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٨).

أما فيما يخص مشاركة لاجئي المخيمات، فقد تنوعت الآراء، حيث هناك من يرى ضرورة مشاركتهم بغض النظر عن موقع المخيم ، او حصر المشاركة للذين يسكنون في مخيمات تعتبر جزءاً من البلدية أو الهيئة المحلية، وإجراء انتخابات لاحقاً للجان المخيمات، هذا مع العلم بأن هناك العديد من الدول لا تشترط الجنسية للمشاركة في الانتخابات المحلية خلافاً للانتخابات العامة !

ولمزيد من الاطلاع على قانون انتخاب المجالس المحلية الفلسطينية رقم (٥) لسنة ١٩٩٦ سنحاول استعراض أبرز ما جاء فيه :

اولاً- اللجنة العليا للانتخابات :

يتم تشكيلها بناءً على مرسوم رئاسي، ولم يحدد القانون عدد أعضائها، إلا ان السيد الرئيس شكل لجنة الانتخابات العليا من ١٧ عضواً برئاسة وزير الحكم المحلي السيد جمال الشوبكي، وممثلين عن العديد من المؤسسات الرسمية والاهلية، وتقوم اللجنة بالمهام الرئيسية التالية :

١- اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة، لمباشرة عملية الانتخابات إعداداً وتنظيماً وإشرافاً.

٢- تعيين لجان الدوائر الانتخابية و لجان التسجيل والاقتراع والفرز.

٣- الإشراف على ادارة وعمل هذه اللجان و مكاتب الدوائر الانتخابية و العمل على تطبيق أحكام هذا القانون .

٤- تعيين الموظفين والمستشارين العاملين في مكاتب اللجان في مختلف الدوائر الانتخابية.

٥- إصدار بطاقات الاعتماد للمراقبين على الانتخابات وتسهيل عملهم .

٦- تحديد مراكز الاقتراع.

٧- ممارسة أية صلاحيات اخرى تناط بها بموجب أحكام هذا القانون.

وتعتبر كل هيئة محلية دائرة انتخابية واحدة، وتقوم اللجنة العليا بتشكيل لجان الدوائر، ويكون عددها من خمسة الى تسعة أعضاء ممن يحق لهم الانتخاب ويتمتعون بالكفاءة والنزاهة والحياد، ويعين رئيس اللجنة من بين أعضائها. ومن اجل تعزيز النزاهة والحياد لا بد من التأكيد على ضرورة عدم وجود قرابة من الدرجة الأولى والثانية لأعضاء اللجنة مع أي من المرشحين لرئاسة أو عضوية المجلس.

ويحق لكل فلسطيني مقيم في المنطقة ويبلغ من العمر ١٨عاماً وغير فاقد للأهلية القانونية المشاركة في الانتخابات المحلية.

حدد القانون ايضاً ضرورة تسجيل المرشحين لرئاسة المجلس البلدي (المحلي) وعضوية المجلس لدى لجان الدائرة الانتخابية التابعة لذلك المجلس قبل أربعة وأربعين يوماً من الموعد المعين للاقتراع ويستمر لمدة عشرة أيام ولا تقبل طلبات الترشيح بعد المدة المذكورة الا بقرار من اللجنة العليا للانتخابات. واعتقد أنه لا توجد حاجة لتمديد فترة الترشيح بعد المدة المذكورة الا بقرار من اللجنة العليا للانتخابات. كما اعتقد انه لا توجد حاجة لتمديد فترة الترشيح لاكثر من ١٠ أيام وهي مدة كبيرة جداً، وهناك دول اخرى تكتفي بمدة ٣ أيام فقط للترشيح.

واشترط القانون على كل مرشح (لرئاسة المجلس ان يدفع بلغ خمسمائة دينار أردني)، وعلى المرشح للعضوية دفع مبلغ مائة دينار لحساب اللجنة العليا للانتخابات وتأمين يعاد له في حالة فوزه في الانتخابات أو انسحابه من الترشيح قبل عشرة أيام من اليوم المحدد للاقتراع، ولتشجيع المشاركة في الترشيح هناك مطالبة بتخفيض المبلغ لرئاسة المجلس الى ٢٠٠ دينار ولعضويته الى ٥٠ ديناراً.

ويشترط في المرشح لرئاسة المجلس بلوغ سن ٣٠ عاماً وسن ٢٥ عاماً لمرشح العضوية، وهناك مطالبة لدى هيئات المجتمع المدني بتخفيض سن الترشيح للرئاسة الى ٢٥ سنة وللعضوية الى ٢١ عاماً. وذلك لتشجيع الشباب على تحمل المسؤولية في ادارة المجتمعات المحلية.

الدعاية الانتخابية

تلتزم السلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة موقف الحياد في جميع مراحل العملية الانتخابية وتقوم الوزارة واللجنة العليا

(*) ناشط في مجال حقوق الانسان والتنمية الديمقراطية، رام الله.

بإصدار النشرات والإعلانات التي تبرز أهمية الانتخابات وتحث المواطنين على المشاركة فيها. وتبدأ الدعاية الانتخابية قبل أسبوعين من اليوم المحدد للاقتراع ويحظر ممارسة الدعاية قبل ٢٤ ساعة من موعد الاقتراع.

ولا يجوز للمرشحين القيام بالآتي :

- إقامة المهرجانات و الاجتماعات الانتخابية في المساجد والكنائس أو الى جوار المستشفيات والإدارات الحكومية و ما يتبعها.
- استعمال الشعارات الحكومية في النشرات والإعلانات والكتابات والرسوم والصور الانتخابية
- استعمال سيارات رسمية في أعمال الدعاية الانتخابية
- إثارة نعرات تمس بوحدة الشعب أو التحريض ضد أي مرشح آخر.

الاقتراع:

قبل البدء في عملية الاقتراع يقوم رئيس اللجنة الانتخابية بفتح صندوقي اقتراع الرئيس والأعضاء أمام أعضاء اللجنة ووكلاء المرشحين للتأكد من خلوهما، ثم يعيد اقفالهما وختمهما بالشمع الأحمر، ولا يجوز فتحهما الا عند البدء بعمليات الفرز. وتستمر عملية الاقتراع من الساعة السابعة صباحاً حتى السابعة مساء، ويجوز لرئيس لجنة الدائرة الانتخابية عند الضرورة ان يحصل من لجنة الانتخابات العليا على الموافقة على تمديد مدة الاقتراع لفترة لا تزيد عن ساعتين. وبعد الانتهاء من الاقتراع وخلال ساعة تبدأ عملية الفرز بحضور أعضاء اللجنة ووكلاء المرشحين والمراقبين ووسائل الإعلام على ان تنتهي خلال فترة لا تتجاوز اثنتي عشرة ساعة من بداية الفرز.

ويعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات أسماء المرشحين (الذين فازوا برئاسة وبعضوية المجالس وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثماني وأربعين ساعة من انتهاء عملية الفرز، ويقوم بإصدار شهادات رسمية للفائزين. وينتخب أعضاء المجلس الجديد من بينهم بالاقتراع السري نائباً للرئيس في أول جلسة ضمن مهلة خمسة عشر يوماً من إعلان نتيجة الانتخابات. ومدة المجلس أربع سنوات ولا يجوز انتخاب رئيس المجلس لأكثر من دورتين ويحق للمراقبين مراقبة كافة مراحل العملية الانتخابية بالتنسيق مع لجنة الانتخابات العليا.

ملاحظات على القانون

اخذ القانون بانتخاب الأغلبية ولم يشترط مشاركة معينة من اجل شرعية الانتخاب، حيث هناك العديد من الدول تعتبر مشاركة نصف الذين يحق لهم الاقتراع على الأقل شرطا لشرعية الانتخاب. بخصوص انتخاب الرئيس لم يحدد القانون ضرورة حصوله على الاغلبية المطلقة، ولهذا ممكن ان يفوز الرئيس بأعلى الأصوات وحصوله فقط على ٢٠٪- ٣٠٪ من الأصوات.

وفي هذه الأثناء قدمت وزارة الحكم المحلي اقتراحاً بتعديل طريقة انتخاب رئيس المجلس، حيث طالبت بان يتم انتخابه مع باقي أعضاء المجلس، وان يختار المجلس رئيسه من بين أعضائه وذلك لضمان مشاركة كافة الكفاءات في المجتمع المحلي في عضوية المجلس، حيث النظام الحالي يحرم المرشحين الذين لم يفوزوا في رئاسة المجلس من إمكانية الفوز في عضوية المجلس، وبهذا يخسر المجتمع المحلي كفاءات للمشاركة في عضوية المجلس، وكذلك فإن انتخاب رئيس المجلس من بين أعضائه يكون هناك انسجام اكثر بين الرئيس وأعضاء المجلس، لأنه في حالة انتخابه بورقة منفصلة يمكن ان يفوز برئاسة المجلس المرشح في القائمة (أ) وتكون الاغلبية في عضوية المجلس للقائمة (ب) وذلك يشل عمل المجلس ويؤثر على نشاط الرئيس والأعضاء.

وهناك امكانية الابقاء على انتخاب الرئيس بورقة منفصلة شريطة حصوله على الاغلبية المطلقة (٥٠٪ + ١) من الاصوات الفعلية المشاركة في الاقتراع ، و ان يكون كافة المرشحين لمنصب رئيس الهيئة المحلية مرشحين كذلك لعضوية المجلس المحلي، وهكذا نستطيع ان نحافظ على كافة الكفاءات في عضوية المجلس .

وهناك اقتراح ان تكون الانتخابات للمجالس البلدية (المحلية) والتي عدد سكانها يتجاوز عشرة آلاف نسمة على أساس انتخاب الرئيس بالأغلبية المطلقة وانتخاب الأعضاء على أساس التمثيل النسبي مع نسبة حسم لا تقل عن ٧٪ من الأصوات الفعلية المشاركة في الاقتراع. أو اعتماد النظام الانتخابي في تونس أو الجزائر الذي يعطي القائمة التي تحصل على أغلبية الاصوات ولم تصل إلى ٥٠٪ من الاصوات، (٥٠ ٪+١) من مقاعد المجلس ويتم توزيع المقاعد الاخرى على القوائم الحاصلة عل ٧٪ من الاصوات على الاقل ، وبذلك نحصل على قائمة تملك الاغلبية وتستطيع إدارة المجلس مع الحفاظ على تمثيل للقوائم الاخرى في عضوية المجلس ويصبح المجلس معبراً عن أغلبية حقيقية في المجتمع .

والتأكيد على ضرورة الأخذ بمبدأ التمييز الإيجابي لصالح المرأة بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من الأعضاء. وهذا لايتعارض مع النظام الاساسي الذي يحارب كافة أشكال التميز ضد المرأة ،إذ نستطيع القول بأن لا يقل تمثيل أي من الجنسين عن ٢٠٪ او ٣٠٪ مثلاً .

وأخيرا لا بد من التأكيد على ضرورة إجراء الانتخابات البلدية والمحلية في أسرع وقت ممكن وحيث أمكن حيث تشكل الأساس في عملية الإصلاح والبناء، وتلعب الانتخابات المحلية دورا أساسياً في عملية التنمية واختيار الأنسب للانتخابات المحلية. فهي تشكل مقدمة لاجراء الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) المتوقع إجرؤها خلال العام القادم ٢٠٠٥ .

جديد الأردن الجديد

ورشة حوارية : الجمعيات غير الحكومية و الحاكمية البيئية

نظم مرصد البيئة الأردني، يوم الاثنين الموافق ١٣ كانون الاول٢٠٠٤ ورشة حوارية حول «الجمعيات غير الحكومية وقضايا الحاكمية البيئية» ، بالتعاون مع بلدية جرش الكبرى وجمعية البيئة الأردنية في جرش.

توزعت أعمال الورشة الحوارية على جلستين الأولى وكان أول المتحدثين م. وليد عادل العتوم رئيس بلدية جرش الكبرى راعي الورشة، حيث أشار إلى دور العامل البيئي في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتنمية الشاملة مبيناً دور البلديات المباشر باعتبارها من مؤسسات الحكم المحلي وشريكاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة. واستعرض السيد محمد عارف رئيس فرع جمعة البيئة الأردنية في جرش في كلمته، دور الجمعية في نشر التوعية البيئية من خلال إقامة حملات بيئية تطوعية لما تتميز به محافظة جرش من خصوصية بآثارها الحرجية وموقعها المميز القادر على استقطاب السياحة الداخلية والخارجية. وألقى السيد حسين أبو رمان المدير التنفيذي لمركز الأردن الجديد للدراسات كلمة المركز، بين من خلالها أهداف ونشاطات المركز وبرنامج مرصد البيئة الأردني كأحد برامج المركز الذي عكف على تسليط الضوء على أهم القضايا والسياسات البيئية في المنطقة وقضايا التنمية المستدامة.

ثم قدم هاني الحوراني مدير عام مركز الأردن الجديد للدراسات ورقة منهجية حول ماهية الحاكمية البيئية: البعد النظري والعملي، مبيناً أن المقصود بالحاكمية البيئية الجيدة حسب ما ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنما هو : تضامن وتكامل العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية عند اتخاذ القرارات السياسية، والتأكيد على أن الاهتمام بالبيئة يجب أن يكون عاملاً أساسياً في اتخاذ أي قرار يتعلق بالتنمية الشاملة ولاسيما بأبعادها الاقتصادية والتشريعية.

وترأس الجلسة الثانية الدكتور حيدر العتوم، مدير مديرية صحة جرش، وقدم في إطار هذه الجلسة ورقتا عمل، الأولى للمهندس جهاد عبوي، أمين عام حزب الخضر الأردني حول مدى تأثير الحركة الحزبية في الحاكمية البيئية (مشروع إسمنت العقبة الكلنكر نموذجاً)، والثانية بعنوان دور الإعلام والصحافة في نشر الثقافة البيئية، للصحفي والباحث في القضايا البيئية محمد شريف الجيوسي.

ونوه العبوي إلى دور الحزب في التصدي لقرار مفوضية العقبة بإقامة مشروع يعمل على استيراد الكلنكر المصري وتصنيعه إلى إسمنت لغايات تصديره أو تسويقه في السوق المحلي، الأمر الذي دعا الحزب لعمل مسح شامل للمشروع من كافة الجواب وقد بينت الدراسة أن صناعة الأسمنت في هذه المنطقة سوف تعود بضرر حتمي على البيئة والتجارة والسكان على حد سواء، لذلك تصدى حزب الخضر لهذا القرار وأسهم في إلغائه، بالتعاون مع جهود المجتمع المحلي.

وتناول الجيوسي دور الإعلام في نشر وترسيخ الثقافة البيئية، وذكر أن البحث الجاد في قضايا البيئة لا بد له من الإعلام المحرض على التفكير وشحذ الأذهان والعصف الفكري وتدوين ذلك وتعميمه على الناس بعامة والمهتمين بخاصة. وفي المائدة المستديرة في ختام أعمال الورشة دعا المشاركون إلى عدة توصيات أهمها:

- اعتماد سياسات تحفز الأحزاب والجمعيات البيئية غير الحكومية على العمل من أجل الحكم الجيد الذي يصب في مصلحة البيئة.
- ربط الجمعيات والأحزاب والمجتمع المدني الذي يعنى بالبيئة، عن طريق شبكة تواصلية بيئية.
- محاولة تفعيل القوانين والتشريعات البيئية وتطبيقها على أرض الواقع .
- دعوة لعقد مؤتمر سياحي بيئي في محافظة جرش الذي يعمل على ترويج جرش سياحياً ونشر الثقافة البيئية لدى المجتمع المحلي .
- عمل مسح ميداني ودراسة الأثر البيئي لأي مشروع منوي إقامته في المملكة، ومحاولة إشراك المجتمع المدني في تقييم المشاريع .
- يجب على أي قرار أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية إضافة إلى العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لتتكامل صورة الحكم الجيد الذي يخدم المصلحة الوطنية.
- تفعيل دور رابطة الإعلاميين البيئيين الأردنيين ودعمها من قبل الجهات المعنية.
- توظيف الكوادر والأكاديميين ذوي الاختصاص البيئي من حيث الدراسة النظرية والعملية، لإدماجهم في المناحي العملية والتطبيقية.
- مشاركة الشباب وطلاب المدارس والجامعات في الورش وجلسات الحوار التي من شأنها توعيتهم وتثقيفهم وزيادة نسبة المشاركة الشبابية

ورشة عمل:

الاستدامة في مكافحة الفقر

اختتمت ورشة «الاستدامة في برامج مكافحة الفقر» التي نظمها مرصد البيئة الأردني، بالتعاون مع بلدية مأدبا الكبرى بجملة من التوصيات المهمة التي دعت الى طرح بعض الحلول والبرامج التي من شأنها مكافحة الفقر.

وهذه الورشة هي الثامنة التي ينظمها في عام ٢٠٠٤م ضمن سلسلة ورشات حوارية حول «السياسات البيئية في الأردن وحوارات التنمية المستدامة» بالتعاون مع مؤسسة هينرخ بل التابعة لحزب الخضر الألماني، بدأت أعمال الورشة بحفل افتتاح تحدث فيه المهندس عبد اللطيف الحديدي، رئيس بلدية مأدبا الكبرى راعي الورشة، حيث أكد دور بلدية مأدبا في مكافحة الفقر والبطالة من خلال التعاون مع الوزارات والجمعيات الخيرية في تطبيق برامج تنمية المجتمع المحلي، وتحدث السيد حسين أبو رمان، المدير التنفيذي لمركز الأردن الجديد للدراسات فأشار إلى أن التنمية المستدامة تكون اجتماعية حينما تكفل تحقيق العدالة في التوزيع وايصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم الى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

وفي هذه الورشة قدم السيد عدنان بدران، رئيس قسم الأسعار والتكاليف المعيشية / دائرة الاحصاءات العامة ورقة حول الفقر في الأردن، ماهيته وحجمه وانتشاره الجغرافي، وبين تعريف الفقر وأنواع الفقر والمقاييس العالمية والوطنية للفقر ومؤشراته، كما بين أن نسبة الفقر في المملكة بلغت حسب الأرقام الرسمية لعام (٢٠٠٣/ ٢٠٠٢) ١٤,٢٪.

وعرض السيد صامد القضاة، رئيس قسم التأهيل / صندوق التنمية والتشغيل ورقة عمل عرّف فيها برامج صندوق التنمية والتشغيل ودورها في مكافحة الفقر، وذلك أسس الاقراض للمشاريع التي من شأنها توظيف الأيدي العاملة وتحريك رؤوس الأموال وذكر أنه تم تمويل أكثر من ٢٣ ألف مشروع، وفرت حوالي ٤١ ألف فرصة عمل.

وتحدث السيد فلاح القيسي، مدير مراكز الأميرة بسمة للتنمية في مأدبا، حول دور الجمعيات والهيئات الاجتماعية في الحد من الفقر ومعالجة آثاره، وكما تحدث م. يحيى السعود، مستشار وزير العمل حول التنمية المستدامة ومساهمتها في تقليل نسب الفقر ووضع منهجية التنمية المستدامة في تطبيق المحاور الاقتصادية والاجتماعية متزامنة مع البيئة في تطبيق الاستراتيجيات الوطنية في الحد من ظاهرة الفقر.

وفيما يلي توصيات الورشة:

١- توفير المعلومات والبيانات عن خصائص وحاجات أسواق العمل في الدول العربية .

٢- معالجة جيوب الأمية بين السكان والعمل على خفضها من ١٠٪ الى ٥٪

٣- التوسع في تطبيق قانون تنظيم العمل المهني.

٤- التوسع في برامج التعليم والتدريب المهني .

٥- تقييم نواتج وبرامج التعليم العالي (الجامعات وكليات المجتمع والتعليم والتدريب المهني) لمعرفة مدى مواءمتها لسوق العمل.

٦- دعم النشاطات والبرامج التدريبية الهادفة الى رفع رفع أداء القوى العاملة.

٧- دعم التدريب المهني المقدم للنساء.

٨- توفير التمويل اللازم لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

٩- زيادة عدد مراكز تكنولوجيا المعلومات وتوسيع انتشارها لتصل إلى التجمعات الأقل تقدماً.

١٠- التأكيد على أهمية عدالة توزيع المكاسب التنموية والدخل الوطني على مستوى المحافظات.

١١- ضرورة تنظيم حملة توعية وطنية تشارك بها وسائل الإعلام الوطنية بخصوص عدد من القناعات السائدة فيما يتعلق بالفقر والبطالة.

١٢- العمل على تعزيز فرص الاستثمار والمشاريع الإنتاجية في المحافظات وتوجيهها نحو المناطق الأكثر تأثيراً بالفقر والبطالة وتفعيل برامج التنمية الريفية وذلك للحد من الهجرة من الريف الى المدن.

١٣- اعادة النظر في تشريعات وآليات عمل صناديق العون المختلفة وضرورة تنسيق أعمالها أو دمجها.